الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسّلام على أشرف خلق الله أجمعين، نبينا الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد فإنه من عظمة الإسلام وسمو شريعته وشمولية ووفاء نظامه بحاجات الأمم ومصالح الشعوب ذلك بأن جاءت الشريعة الإسلامية السمحاء وحفظت للإنسان مصالحه الأساسية الشرعية الكلية الخمس والمتمثلة في (الدين والنفس والعقل والعرض والمال)، وإذا ما علمنا بأن علماء وفقهاء الأصول قرروا بأن هذه المصالح ضرورية لا يمكن أن تقوم حياة الإنسان على الأرض بدونها، بحيث يجب حفظها في كل الأوقات والظروف والحالات، وهذه المصالح الخمس قد روعيت في كل ملة، فقد جاءت بها كافة الرسالات السماوية؛ وهذه المصالح تشمل في عمومها حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨م، والتي سبقه بها الإسلام بأربعة عشر قرناً من الزمان، وفي هذا تأكيد بأن الشريعة الإسلامية هي الملجأ والمنجى الوحيد للإنسانية لأن المفاسد فيها مدفوعة والمصالح فيها مجلوبة، وإن الرؤية الإسلامية للفساد جاءت مغايرة لكل من تحدث عنها، وأشار إليها من باحثون وكُتاب مهتمون ومنظمات دولية، لأن الإسلام لم يقبل المهادنة والمساومة في التعامل مع هذه الظاهرة.

ومن الملاحظ بأن الفساد الإداري والمالي أضحى ظاهرة دولية تؤثر وجوداً وعدماً على حقوق الإنسان وحرياته بشكل مباشر أو غير مباشر، فإذا ما علمنا بأن أغلب دول العالم تأثرت بالفساد الاداري والمالي، إلا أنه تتفاوت درجة تأثر ووجود ظاهرة الفساد من دولة لأخرى حسب القوانين النافذة وثقافة المجتمع في تلك الدولة والطبيعة السياسية لنظام الحكم فيها وكذلك بحسب الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة.

وإذا ما علمنا بأن الفساد الإداري والمالي يُعرف باختصار بأنه ذلك (السلوك المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع أو مصالح شخصية بطريقة غير شرعية) أي أنه يعتبر سلوك بشري، فبالتالي من الطبيعي أن تتطور أساليبه ومظاهره مع تطور وتقدم المجتمع البشري تنظيماً ومصالح وإدارة. وعليه فقد توسع الفساد الإداري والمالي مع توسع وتطور المجتمع البشري واتساع دائرته؛ فقد كان محلياً ثم إقليمياً ثم دولياً، وكذلك فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الفساد، فقد اتخذت أشكالاً دولية بعد أن كانت إقليمية أو محلية على أقل تقدير.

وبطبيعة الحال ومن المؤسف والمخجل أن نرى دول العالم الثالث أو كما يطلق عليها بالدول النامية تتصدر باقي الدول في انتشار هذه الظاهرة والتي من ضمنها الدول العربية والإسلامية وهذا ما تم تأييده من قبل الخبراء الدوليين والمنظمات الدولية؛ وذلك لعدة أسباب والتي من ضمنها وأهمها طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة حيث تكثر في تلك الدول الأنظمة الشمولية والتي يكون فيها الحاكم مستبد و ديكتاتوري وذو سلطة مطلقة؛ حيث أن الحاكم يسيطر على كافة مفاصل الدولة في ظل غياب استقلالية القضاء والرقابة الفعلية على أعمال السلطة التنفيذية وعدم التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وضعف أجهزة الإدارة العامة، أو بسبب ضعف أخلاق الموظفين، أو نتيجة تهميش أهمية ودور ما يُعرف أوما يُطلق عليها بالسلطة الرابعة (الإعلام بأنواعه المختلفة).

إن المتتبع لظاهرة الفساد الإداري والمالي سيلاحظ بأن له مخاطر حقيقية تمس حقوق الإنسان وحرياته المكفولة وفق الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية والتشريعات الوطنية النافذة، فوجود ظاهرة الفساد تؤثر في استحقاق الإنسان لأبسط حقوقه، فظاهرة الفساد تلغي أو تصادر أو تنقل ما يستحقه شخص ما إلى شخص آخر؛ وذلك لأسباب مادية أو فئوية أو حزبية أو دينية أو عصبية قبلية حيث يتم إقصاء وتهميش فئات كثيرة من فئات المجتمع من الحصول على حقوقها ويتم منح تلك الحقوق لفئات أخرى بعينها؛ نتيجة لسلوك غير مشروع من قبل موظفين معينين متجاوزين بذلك السلوك مسؤولياتهم وواجباتهم الوظيفية. وبالتالي يشيع وينتشر في ذلك المجتمع وأفراده الشعور بالظلم واليأس والإحباط، فتبدأ المنظومة الاجتماعية بذلك السلوك الفاسد بالتدهور والانحلال تدريجياً ويعم التسيب والفوضى في مجالات واسعة غير حقوق الإنسان بحيث تؤثر كلها مجتمعة على استقرار وسمعة الدولة ومكانتها، ناهيك عما يصاحب ذلك من اتجاه بعض أفراد المجتمع ممن يعانون من الفقر والبطالة والعوز والفراغ نحو الانحراف وسلوك سبيل الإجرام، بالإضافة لما يسببه ذلك من زعزعة الاستقرار الأمني في المجتمع ويساهم في رفع معدلات ارتكاب الجريمة في المجتمع.

وبناءً على ما سبق فقد شَرعت الدول وخاصة الموقعة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ومن بينها سلطنة عُمان في صك التشريعات الجنائية لتقرير نظام عقابي خاص لمجابهة ومواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي، وذلك بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في كل دولة.

وبناء على ما تقدم لابد أن نُقر بأن موضوع مكافحة الفساد الاداري والمالي والسعي لتخفيف تأثيره المباشر وغير مباشر على حقوق وحريات الإنسان يتطلب تضافر الجهود من كافة أشخاص الدولة من مواطنين ومقيمين ومسئولين في الدولة، ويتطلب كذلك زيادة الجهود في العمل من أجل القضاء على جميع

مظاهر الفساد الإداري والمالي لأن هذا الفساد يؤدي في نهايته إلى استئثار مجموعة صغيرة من الأفراد لجزء كبير من الثروة المتمثلة في المال العام، وبالتالي يؤدي إلى حرمان باقي الشعب من تلك الثروة.

ولقد تم إطلاق أول منظمة عالمية تُعنى بمكافحة الفساد الدولي بإسم منظمة (الشفافية الدولية) والتي أنشأت عام١٩٩٣م ومقر أمانتها مدينة برلين بألمانيا وهي منظمة مدنية عالمية تقود المعركة ضد الفساد ولقد كثفت هذه المنظمة نشاطها في الدول النامية، وأصبح لديها أكثر من ١٠٠ فرع في جميع أنحاء العالم تعمل كوسائل ضغط سياسي لمكافحة الفساد، حيث تمكنت هذه المنظمة بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية ورجال الأعمال والباحثين والخبراء من وضع جدول بقائمة الدول التي تجمع الشركات على اعتبارها مناطق فساد إداري ومالي، وتبين من خلال تقرير المنظمة لعام ٢٠٢٠م وعلى نطاق مستوى العالم فقد تصدرت دولة الدنمارك قائمة الدول الأكثر محاربة للفساد (٨٧ درجة) من أصل ١٠٠ درجة، تلتها نيوزيلندا ثم فنلندا ثم سنغافورة.

أما فيما يتعلق بمؤشر الدول العربية في مؤشر الفساد فلقد جاءت حسب تقرير٢٠١٩ م بأن احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والمرتبة (٢١ عالمياً) في جهود مكافحة الفساد ب ٧١ درجة من أصل ١٠٠درجة، بينما جاءت الصومال في ذيل القائمة العربية والعالمية (١٨٠ عالمياً) بـ ٩ درجات فقط منذ عام ٢٠١٢م.

ولقد جاءت سلطنة عُمان في ذات التقرير في المركز الرابع خليجياً وعربيا ب ٥٢ درجة والمرتبة (٥٦ عالمياً) . فعلى المستوى الخليجي احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً وخليجياً بـ ٧١ درجة (٢١ عالمياً)، تلتها دولة قطر ثانياً حيث حصلت على ٦٢ درجة (٣٠ عالمياً)، ثم المملكة العربية

السعودية ثالثا بـ ٥٢ درجة (٥١ عالمياً). ثم جاءت البحرين خامساً خليجياً والسابع عربياً (٧٨عالمياً) بعد سلطنة عُمان، وأخيراً جاءت دولة الكويت في المرتبة السادسة خليجياً بـ ٤٠ درجة (٨٧ عالمياً).

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول الفساد الإداري والمالي ومدى تأثيره على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في سلطنة عُمان استناداً إلى مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية النافذة. ومن الملاحظ حقيقة بأن هناك اهتماماً وجهوداً بُذلت من قبل الدول العربية والإسلامية عامة وسلطنة عُمان خاصة لمكافحة الفساد الإداري والمالي الذي ظل جاثماً لفترة من الزمن في تلك الدول والسعي منها للحاق بركب الدول المتقدمة والتي اهتمت بمكافحة الفساد الإداري والمالي منذ فترات مبكرة ولو كان ذلك الاهتمام ليس بالمستوى المقبول إلا أنه جهداً مُقدر وتحرك مشكور، إلا أننا لم نرى اهتماما واضحا فيما يتعلق بتأثير الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان المكفولة بالقوانين ذات العلاقة ومن هنا جاءت الأهمية بمناقشة التأثيرات المباشرة وغير مباشرة للفساد الإداري والمالي على حريات وحقوق الإنسان في سلطنة عُمان ناهيك عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي يؤثر عليها الفساد الإداري والمالي والتي تؤثر كلها مجتمعة على حقوق الإنسان وحرياته.

وبناء على ما تقدم ومواكبة للجهود التي تُبذل لمكافحة الفساد الإداري والمالي ينبغي أن تكون هناك جهود موازية لحماية حقوق الإنسان جنباً إلى جنب والهدف العام المنشود لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

ومن المعلوم كذلك بأن الفساد الإداري والمالي يعتبر خطراً على كل مقومات الدولة التي يظهر بها، مبتدئاً سياسياً نتيجة لاهتزاز الصورة السياسية للحاكم محلياً وعالمياً، واهتزاز مصداقية ومكانة الدولة ونظامها السياسي إقليمياً ودولياً، ويؤدي كذلك إلى التدهور الاقتصادي في الدولة فمثلاً في مجال الضرائب والذي هو من أهم إيرادات الدولة ونتيجة للفساد المستشري في تلك الدولة فقد لا تخضع بعض البضائع للضرائب بطريقة غير مشروعة، مما يشكل نقصاً كبيرا في الإيرادات العامة للدولة وبالتالي التأثير على عملية التنمية في الدولة بشكل عام.

كما أن الفساد له أثر سيئ على التنمية في الدولة وعلى جودة الأداء الإداري في كافة أجهزة الدولة، إذ يؤدي إلى زيادة التكاليف وإلى استباحة المال العام وإلى الهدر وعدم الكفاءة وكذلك يُعد الفساد سبباً لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والفشل في جذب الاستثمارات الخارجية أضافة الى هجرة الكفاءات الاقتصادية نتيجة عدم التقدير؛ فلو أخذنا مثال كسنغافورة من الدول المتقدمة تقنياً فقد كانت بها نسبة قليلة من الفساد الإداري والمالي، اذ ساهمت تجربتها الناجحة في مكافحة الفساد بشكل نموذجي لجعلها تتربع مصاف الدول المتقدمة؛ الأمر الذي جعلها تنمو نمواً سريعاً وتشهد نهضة تنموية شاملة ومستمرة جعلتها من الدول التي يُشار لها بالبنان الأمر الذي أكسبها احترام وتقدير كافة دول العالم.

وهناك أخطار اجتماعية نتيجة للفساد الإداري والمالي والتي من ضمنها تعرض المتورطين لعقوبة السجن وبالتالي يفقد الأبناء الرعاية الأسرية والمتابعة مما يعرضهم لخطر الانحراف وارتكاب الجرائم والتشرد والانقطاع عن التعليم والأمية.

لذا فقد أصبح من الضروري الاهتمام بإجراء الدراسات التي تبحث في أعماق المشكلة وإيجاد الحلول الجذرية لاستئصالها وليس في وضع مهدئات ومسكنات لها لا تلبث أن تُعيد الوضع إلى ما كان عليه، أو

إلى ما هو أسوأ وأشد من السابق، وعليه نعتبر بأن دراسة المشكلة تتطلب دراسة سببها الأساسي والأهم وهو بطبيعة الحال الإنسان باعتباره هو حجر الزاوية وهو من صنع الفساد وهو في الوقت ذاته الخاسر الأول فيه.

أسئلة الدراسة

يمكن صياغة تساؤلات الدراسة في أسئلة على النحو الآتي:

١. ما هي صور الفساد الإداري والمالي المؤثرة على حقوق الإنسان بموجب الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية؟

٢. ما هي المخاطر المترتبة على بروز مظاهر الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة وأثرها على حقوق الإنسان الأساسية؟

٣. هل المنظومة التشريعية في سلطنة عُمان تحرم كافة صور الفساد الإداري والمالي؟

٤. هل نجحت الجهود المبذولة في تطوير التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد والحد من آثاره على حقوق الإنسان؟

٥. ما هي الاستراتيجية الشاملة التي يمكن تطبيقها لمكافحة الفساد الإداري والمالي لضمان عدم المساس بحقوق وحريات الإنسان في سلطنة عُمان؟

أهداف الدراسة

تُجسد أهداف الدراسة الغايات المراد تحقيقها من الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلاتها، والتي ستساهم بشكل كبير في تعميق فهم الفساد الإداري والمالي أو التحكم والسيطرة على هذه الظاهرة على

أقل تقدير، والقدرة على التنبؤ بوجودها مستقبلاً، ومدى تأثير هذه الظاهرة على حقوق الإنسان وحرياته، وتتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١. التعرف على صور وجرائم الفساد الإداري والمالي مثل (استغلال نفوذ الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، الواسطة، المحسوبية، الرشوة، الاختلاس، عدم تطبيق الأنظمة والقرارات المنظمة)

٢. تبيان مخاطر الفساد الإداري والمالي على حريات وحقوق الإنسان.

٣. التعرف على الجهود التشريعية المبذولة في سلطنة عُمان لتجريم ومكافحة كافة صور الفساد الإداري والمالي.

٤. رصد وتقييم الجهود المبذولة في تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٥. لفت عناية متخذي وصناع القرار في سلطنة عُمان لاستراتيجية مكافحة الفساد ومنها الأخذ بأهم النتائج والتوصيات التي تخرج بها هذه الدراسة.

أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة في أنه يتطرق إلى موضوع يُعتبر في كافة المجتمعات وخاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية المحافظة من المواضيع الغير مُعتاد التطرق إليها أو التي يفترض تجنبها والابتعاد عنها؛ نظراً لكون الفساد بطبيعة الحال يحميه الفاسدون، فهم الذين يساهمون في صياغة التشريعات وتنفيذ القوانين والأنظمة والقرارات التي تحافظ على مصالحهم وبالتالي يستطيعون تغييرها أو إلغائها بمجرد أن تتعارض مع تلك المصالح، إلا أنه وفي ظل ثورة المعلومات وانفتاح ووعي المواطن العربي والإسلامي ومعرفته بحرياته وحقوقه الأساسية، كل ذلك جعله لا يخشى السلطات الحاكمة وبطشها فقد أصبح المواطنون أكثر جرأةً في المطالبة

بتلك الحقوق والحريات المكفولة للإنسان كإنسان في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية النافذة والمصادق عليها، وتطبيق الإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد بأنواعه ومحاسبة المفسدين أياً كانت درجاتهم ومناصبهم.

وعلى الرغم من كثرة العناوين أو الموضوعات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي في الكتب والمؤلفات أو في الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) إلا أن الرسائل العلمية أو الدراسات المتخصصة تعتبر نادرة وشحيحة في هذا المجال وخصوصاً في الجانب المحلي، كتلك التي تتناول الفساد من حيث ماهيته وعناصره ومظاهره وأسبابه وأخطاره وتجريمه ومكافحته وآثاره المباشرة وغير المباشرة على حقوق الإنسان الأساسية وحرياته، فوجود بحث أكاديمي كهذا ربما يسد نقصاً في المكتبة البحثية بسلطنة عُمان خاصة؛ حيث أنه من غير المألوف أو المعتاد طرح مثل هذا الموضوع ومناقشته في المجتمع العُماني؛ نتيجة للفكرة السائدة للأسف لدى الغالبية وهي التوجس والخشية من الانزلاق في متاهاته ومن هنا كما أسلفنا تكمن أهميته.

منهجية الدراسة

تشمل منهجية الدراسة على:

منهج الدراسة:

نظراً لأهمية موضوع الدراسة وتنوع جوانبه، سيتم الحرص على تطبيق منهج الدراسة الوصفي التحليلي المقارن لأنه المنهج المناسب لمثل هذه الدراسة، ولأنه يعتمد على التحليل والتأصيل والاستنباط والمقارنة في كل موضوع من موضوعات الدراسة، فمن خلال المنهج الوصفي تناولت الدراسة ما جاء في التشريع والفقه والاتفاقيات الدولية وأحكام القضاء العُماني، والمصري.

وقد تعددت أدوات البحث الوصفي، فشملت الآتي:

١- توثيق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار من الكتب والمراجع المعتمدة.

٢- النصوص التنظيمية والتشريعية الخاصة بالفساد الإداري والمالي.

٣- الرسائل العلمية والمقالات والنشرات العلمية القانونية.

٤- التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان الدولية وفي سلطنة عُمان؛ التي سبق وتناولت الفكرة والموضوع من جوانب متعددة.

٥- الاستعانة بالدساتير والأنظمة وإعلانات الحقوق والمواثيق الدولية.

٦- خلاصة نتائج وتوصيات المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية التي ناقشت موضوع البحث.

وتكمن أهمية المنهج الوصفي في دراستنا لكونه يسعى لتجميع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها،[١] وكذلك اتبعنا في دراستنا المنهج التحليلي لكونه أكثر المناهج استخداما في الأبحاث القانونية، حيث يعتمد هذا المنهج وتكمن أهميته في كونه يسعى إلى تحليل المحتوى لمشكلة البحث وتقسيمها إلى أجزاء حتى يتسنى للباحث دراسة المشكلة من كل الجوانب وحتى يتمكن من العودة بسهولة ويسر إلى مصدرها وتتبع تطورها مع وضع جميع تعليقاته وانتقاداته، ليضع أخيرا النتائج لهذه المشكلة المدروسة؛ ويتسنى ذلك من خلال استخدام أدوات البحث التحليلي الاتية:

١- دراسة وتحليل التشريعات القانونية والاتفاقيات الدولية والمحلية.

٢- اجتهادات الفقه في هذا المجال لاستنباط ما يتفق وما يتعارض وموضوعات الدراسة.٢

---

[١] منى كامل تركي. ٢٠٢٠. *مناهج البحث القانوني أسس وقواعد البحث العلمي القانوني*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. ص٦٤.

[٢] منى كامل تركي. ٢٠٢٠. نفس المرجع السابق الاشارة اليه. ص٦٧.

٣- إخضاع دراسة الفساد الإداري والمالي وعلاقته بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتمحيص دقيق لمعرفة مدى موائمة وتوافق ذلك مع الشريعة الإسلامية السمحاء والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية النافذة.

٤- المواقع الإلكترونية التي تناولت الموضوع أو أحد جوانبه.

٥- تدعيم ذلك بشروحات وتعليقات الفقهاء ونصوص التشريعات الدستورية وأحكام القضاء ذات العلاقة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.[٣]

وفيما يتعلق بالمنهج المقارن سيتم عرض النصوص التنظيمية التشريعية الوطنية الخاصة بموضوع الدراسة بثنائية المنظومة القضائية في سلطنة عُمان، ومقارنة نوعي النصوص الإدارية بغيرهما من النصوص التنظيمية والتشريعية في بعض الدول كمصر والإمارات؛ إضافة إلى مقارنة التطبيقات القضائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري بالأحكام الصادرة من المحاكم العادية الأخرى.

مع الإشارة إلى إمكانية اللجوء والاستعانة بالمناهج البحثية الأخرى إذا اقتضت طبيعة الدراسة لذلك.

محددات ونطاق الدراسة

سوف يتضمن نطاق الدراسة في بحثنا هذا التعريف بالفساد الإداري والمالي في مفهومه العام في الإسلام وفي التشريعات الوضعية وأسبابه وتأثيراته، ثم التطرق لحقوق الإنسان في الإسلام وفي التشريعات والقوانين الوضعية، ثم سيتم التعرض لتأثير الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في ضوء

[٣] الشهابي، إبراهيم الشرقاوي.٢٠١٨. *أصول إعداد البحوث القانونية*. المملكة الأردنية الهاشمية. عمان: الآفاق المشرقة ناشرون. ص٧٩.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين والتشريعات النافذة في الدول العربية وسلطنة عُمان وهو عين أو بيت القصيد المطلوب.[٤]

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات والأبحاث والندوات والآراء التي ناقشت الفساد الإداري والمالي بأسبابه وصوره وأنماطه المختلفة وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية الشاملة وحقوق الإنسان في الدولة وأهم مشكلاته، وطرق مكافحته أو على أقل تقدير الحد منه والتخفيف من آثاره.

وسنحاول هنا إيراد وذكر بعض تلك الدراسات في الآتي:

١. دراسة سمير شيخ (١٩٩٨م) والموسومة بعنوان: (الركائز الثلاث لمحاصرة الفساد العالمي) والتي جاءت مؤكدة بأن الجديد في الفساد الإداري هو توسع رقعة انتشاره بالشكل الذي أصبح يمثل عبئاً اقتصادياً ملموساً خاصة على الدول النامية، حيث إنه ليس مرضاً أحادياً يمكن ببساطة علاجه بانتهاج برنامج محدد المضمون والزمن، بل هو يتبدل ويتلون، حيث يرى سمير شيخ في دراسته بأن الطريقة المثلى لعلاجه تقوم على نشر مجموعة من القيم والمثل العليا واقترانها بالقدوة الصالحة في المجتمعات، ولما كان من الصعب تبني ذلك عاجلاً في الزمن الحاضر فإنه لابد من البحث عن أساليب فعالة لعلاجه، حيث يُشير سمير شيخ إلى الدراسة الجيدة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن علاقة مرتبات موظفي الدول النامية بنسبة الفساد الإداري والمالي المنتشر فيها، وخلصت تلك الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مرتبات موظفي الحكومة ونسب الفساد الإداري والمالي بالدول المعنية، وقد أوصت

[٤] عادل أبو هشيمة وآخرون. ٢٠١٩. *الأصول العلمية لإعداد البحث القانوني*. المملكة الأردنية الهاشمية. عمان: الافاق المشرقة للنشر. ص١١.

الدراسة بضرورة رفع تلك المرتبات بما يتراوح بين ضعفين وسبعة أضعاف لتأثير ذلك بشكل كبير ومباشر على مستوى الفساد في تلك الدول، كما بين سمير شيخ أنه يمكن للدول النامية أيضاً تعديل بعض أنظمتها الداخلية كإلغاء بعض التصاريح والرخص والاشتراطات والموافقات التي تساعد على انتشار الرشوة ومنع احتكار بعض الخدمات الضرورية.[٥]

وهنا يرى الباحث بأن هذه الدراسة ركزت على بعض الخطوات العملية لمجابهة الفساد الإداري بينما دراستنا ستشمل الأسباب المؤدية للفساد الإداري والمالي والجهود المبذولة عالمياً ووطنياً في سلطنة عُمان للقضاء على هذه الظاهرة، والسعي للحاق بركب الدول المتقدمة فيما يتعلق بضمان التمتع بحريات وحقوق الإنسان الأساسية.

٢ ـ دراسة عامر الكبيسي (٢٠٠٠م) في دراسته الموسومة بعنوان (الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة) فقد لفتت هذه الدراسة الانتباه إلى مخاطر الفساد الإداري وأسبابه ومنافذه، ولقد بينت هذه الدراسة أهمية السعي إلى معالجة الآثار الناجمة عنه، حيث حصرت الدراسة أهم منافذ الفساد الإداري فيما يلي:

أ. منافذ سياسية كممارسات بعض الحزبيين في بعض الدول وعدم الاستقرار السياسي وسرعة دوران القيادات.

ب. منافذ اقتصادية كالسياسات التي لا تحقق التوازن أو العدالة والمساواة الاجتماعية في توزيع الثروات وتحميل الإدارة العامة أعباء إضافية بصلاحيات واسعة واعتمادات مالية كبيرة دون رقابة، وتعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام والأزمات والكوارث الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات.

---

[٥] سمير شيخ. ١٩٩٨. *الركائز الثلاث لمحاصرة الفساد العالمي*. مجلة الأموال. العدد ٦. يناير ١٩٩٨م.

ج. منافذ قضائية وقانونية كالثنائية في تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها وتساهل القضاة والمحامين مع العناصر المتهمة بالفساد والتمسك بالإجراءات الروتينية المعقدة وحماية الجناة من البعض والقيام بممارسات غير قانونية مقابل مبالغ مالية كبيرة يتم أخذها.

د. منافذ اجتماعية كتوظيف الانتماءات العشائرية والإقليمية في التعامل الرسمي وشيوع الواسطة والمحسوبية والأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية والجهل والسذاجة والثقافة المجتمعية السائدة.

هـ. منافذ إدارية كالتكليف بأعباء تفوق القدرات إضافة إلى الصلاحيات الواسعة والاستقلال الإداري والمالي في غير محله، مع جمود الأجور والمرتبات وتراكم الثغرات في الأنظمة والتشريعات وشيوع النمط التسلطي وتغلغل بعض العناصر المحترفة في الفساد الإداري في المستويات القيادية والإدارية العليا.[٦]

من جانب الباحث يرى بأن هذه الدراسة على الرغم من قيمتها العلمية الجيدة إلا أنها أغفلت طرق مكافحة الفساد وتأثيراته وركزت على منافذ وأنواع الفساد وهذا النقص سيقوم الباحث بإضافته في دراسته الحالية بشكل عام.

٣ ـ دراسة ابراهيم شحاته (٢٠٠١م) في دراسته بعنوان (محاربة الفساد الإداري شرط لنجاح التنمية في الوطن العربي) وهي دراسة يرى الباحث فيها ابراهيم شحاته بأن لمحاربة الفساد الإداري شروطاً يجب توافرها لدعم تلك المحاربة وأهمها:

١. صدار القوانين التي تُجرم الفساد وتطبيقها بحزم وعزم على الجميع، وتوفير آليات فاعلة للرقابة مع التخفيف من اشتراطات الموافقات الحكومية على كل صغيرة وكبيرة، لأن كل موافقة من تلك الموافقات تفتح وتعطي فرصة أخرى للفساد.

---

[٦] الكبيسي، عامر خضير .٢٠٠٠. *الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة*. المجلد/العدد: مج ٢٠, ع ١: مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٢. اعتماد نظام للإدارة العامة يقوم على الاعتبارات والقواعد المهنية السليمة ويتفادى القيود والتعقيدات والروتين والبيروقراطية التي لا مبرر لها ويعتمد الكفاءة في التعيين والترقية ويحدد السلوك المهني في الإدارات العامة للموظفين وللمتعاملين معهم.

٣. إتاحة فرص التظلم بوسائل سريعة وحاسمة ووضع نظام للمشتريات العامة يقوم على المناقصات العامة تحت مراجعة مالية دقيقة ووسائل تتسم بالشفافية للطعن في قرارات الشراء.

٤. تقييد السلطات التقديرية الواسعة التي تمنحها القواعد الإدارية للموظفين الحكوميين، وتقوية أنظمة المحاسبة مع المعاقبة بالفصل لكل من تثبت إدانته بالفساد.

٥. الشفافية في نشر الحقائق وانسياب المعلومات عن طريق صحافة حرة ومجتمع يسمح بحرية التعبير، وعدم التعتيم على جرائم المنحرفين والمتورطين في قضايا الفساد أيا كانت مستوياتهم ودرجاتهم الوظيفية.

٦. العمل الجاد من أجل توفير بيئة اجتماعية تحض على احترام القواعد الواجبة الإتباع والحفاظ على المال العام وحقوق الإنسان، ونشر القيم التي تحارب الفساد قولا وفعلا.

٧. إصرار المنظمات العامة ووسائل الإعلام على اتباع القيادة لما التزمت به تحقيقا لاستمرارية هذا الالتزام.

٨. تعاون القطاع الخاص للحد من فساد الموظفين العموميين والإبلاغ عمن يطلب منهم الدفع والتكسب، ووضع المعايير التي تحارب الفساد في أعمال هذا القطاع وفي تعامله مع القطاع العام وتبني ممارسته.

٩. التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية التي تحارب الفساد الذي يتعدى حدود الدولة

الواحدة، مع الاقتناع بأن هذا التعاون الدولي ليس بديلاً عن المجهودات الوطنية الواجب بذلها في كل دولة لمحاربة الفساد.[٧]

ويعتقد الباحث بأن هذه الدراسة القيمة جاءت لتوضيح الاشتراطات الواجب توافرها لمحاربة الفساد والجهود الدولية والوطنية المبذولة لمكافحة الفساد؛ إلا أننا في دراستنا الحالية سنوضح الأسباب التي أدت إلى الفساد أساساً والحلول والاستراتيجية المناسبة والعملية لمكافحته والقضاء عليه.

٤ ـ دراسة ابتسام حلواني وعيدروس الصبان (٢٠٠٢م) والتي جاءت موسومة بعنوان (السلطة الإدارية وعلاقات الإدارة مع الجمهور) فقد بينت هذه الدراسة أن للمديرين دوراً بارزاً في انتشار ظاهرة التسيب الإداري في الإدارات الحكومية؛ وذلك بسبب عدم قيام بعضهم بمراقبة الله عز وجل عند أداء وظائفهم الإشرافية، وعدم التزامهم شخصياً، وتعاملهم مع موظفيهم بأساليب تفتقد إلى الاحترام والعدالة والمساواة مع إهمال العلاقات الإنسانية وانعدام الثقة والتقدير والتحفيز والتعزيز الإيجابي، كما بينت الدراسة أن أهم مظاهر التسيب الموجودة فعلاً في الإدارات العامة يمكن تلخيصها في محاباة المعارف والأقارب من المراجعين دون سواهم وإنجاز معاملاتهم وعدم التزام الموظفين بأوقات الدوام الرسمي، وتفضيل المصلحة الشخصية على مصلحة العمل والمصلحة العامة، و البطء والتأخير في إنجاز المعاملات أو إبقائها متراكمة دون إنجاز مع عدم بذل الجهد المطلوب وانعدام الولاء للوظيفة ولجهة العمل، واستغلال الوظيفة في تحقيق مكاسب ومنافع شخصية.[٨]

ويرى الباحث بأن هذه الدراسة جاءت خاصة في جانب من جوانب الفساد الإداري والمالي وهو

---

[٧] ابراهيم شحاتة. ٢٠٠١. *محاربة الفساد شرط لنجاح التنمية في الوطن العربي*. أخبار الإدارة العامة. العدد ٣٠. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

[٨] ابتسام عبد الرحمن حلواني وعيدروس عبد الله الصبان.٢٠٠٢. *السلطة الإدارية وعلاقات الإدارة مع الجمهور*. الرياض: معهد الإدارة العامة.

جانب التسيب الإداري فقط ولم تتطرق إلى جميع جوانب الفساد ولا إلى جانب المكافحة الحقيقية والعملية الناجعة للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة وهنا يكمن الفرق بين دراستنا الحالية ودراسة ابتسام حلواني وعيدروس الصبان.

٥ ـ دراسة ابتسام حلواني (٢٠٠٣م) وهي دراسة بعنوان: (دور القيادة الإدارية في انتشار التسيب في العمل الإداري) والتي هدفت إلى الكشف عن مظاهر إساءة استخدام السلطة من قبل الموظف العام والتعرف على الأسـباب الإدارية والاجتماعية المحركة لهذه الظاهرة مع البحث عن طبيعة ردة فعل الجمهور تجاهها ومحاولة تقليل معاناته منها، وقد توصلت تلك الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج أهمها:

١. ضعف الوازع الديني عند بعض الموظفين وسوء فهم لواجبات الخدمة المدنية والمصلحة العامة.

٢. الخضوع للضغوطات الاجتماعية عند إنجاز معاملات الأقارب والمعارف.

٣. الإهمال والتسيب وضعف أو قلة الإحساس بالمسؤولية.

٤. تفضيل بعض الموظفين لمصالحهم الخاصة الشخصية على المصلحة العامة وخضوع أداء بعضهم الآخر للحالة المزاجية أو النفسية.

٥. قلة أو ضعف كفاءة أساليب اختيار وتعيين الموظفين وضعف عمليات التأهيل والتدريب قبل التعيين.

٦. عدم وجود تحديد نظامي ودقيق للسلطة الممنوحة للموظف مع نمو غير رسمي لها مما يؤدي إلى إساءة استخدام تلك السلطة.

٧. انخفاض درجة الرضا الوظيفي العام وضعف درجة الإحساس بالعدالة والمساواة بين الموظفين.[٩]

[٩] ابتسام حلواني .٢٠٠٣. *دور القيادة الإدارية في انتشار التسيب في العمل الإداري*. جمهورية مصر العربية. جامعة القاهرة: كلية التجارة. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين. المجلد ٤٢. العدد ٦٢.

٨. ويرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على جانب معين بشكل واضح وهذا الجانب هو الجانب المتعلق بالتسيب في العمل الإداري كصورة من صور الفساد الإداري؛ غير أننا سنركز في دراستنا الحالية على أثر الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان عامة المكفولة في الشريعة الإسلامية والقانون.

٦ ـ دراسة أحمد أبو سن (٢٠٠٨م) والتي جاءت بعنوان: (الانحراف الإداري يُعاقب عليه القانون) وهذه الدراسة ركزت على أن أهم صور الفساد الإداري والمالي هي الرشوة واستغلال المناصب والاختلاسات المالية والتزوير، إضافة إلى النوع الآخر الأقل خطورة كالتغيب عن العمل والتأخر في الحضور إليه والاستهانة بالملكية العامة وعدم احترام النظام، وتفشي روح اللامبالاة والتهرب من المسؤولية، حيث يرجع الباحث سبب وجود وتفشي ذلك الفساد إلى البيئة الاجتماعية وظروف العمل، إضافة إلى التنشئة الاجتماعية التي تعزز أو تقلل من القيم الدينية في نفوس الأفراد مما يدفعهم بطبيعةالحال إلى تبني صور الفساد الإداري والمالي.[١٠]

ويؤكد هنا الباحث بأن دراسة أبو سن ركزت على نظام الترغيب والترهيب كأسلوب للعلاج للتغلب على الفساد الإداري والمالي كالتحفيز والمشاركة في صُنع القرارات وحسن التعامل والقدوة الحسنة، إضافة إلى أهمية الرقابة بهدف كشف الأخطاء وتصحيح المسار قبل أن يستفحل الخطأ ويعم والحث على تنمية الرقابة الذاتية في نفس الموظف حتى يستطيع مقاومة الانحراف والبُعد عن أنماط الفساد الإداري والمالي المختلفة؛ بينما ستركز دراستنا على الآثار المترتبة على وجود ظاهرة الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان من منظور إسلامي وقانوني.

٧ـ دراسة عبدالرحمن بن أحمد الهيجان (٢٠٠٩م) والتي جاءت موسومة بعنوان (استراتيجيات

[١٠] أبو سن، أحمد ابراهيم. ١٩٩٧. *الانحراف الإداري يُعاقب عليه القانون*. المجلد ١٥. العدد ١٧٢. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ومهارات مكافحة الفساد الإداري) فهدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الاستراتيجيات المطلوبة لمكافحة الفساد الإداري بعد أن أشارت إلى ما حمله التراث الإسلامي من مواقف ونماذج فريدة في محاربة الفساد، كما ناقشت أساليب المكافحة في العصر الحديث والتي قامت واعتمدت بشكل كبير على أهمية استخدام واستغلال الموارد في الدول بشكل أمثل والتوعية المجتمعية وأهمية استقلالية الجهاز الإداري في الدولة وجهود التطوير والإصلاح فيه وتوفير أنظمة جيدة للتقييم والمتابعة والحد من الروتين والتسلط والهيمنة، كما خلصت الدراسة إلى وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد ممثلة فيما يلي:

أ. توافر الإرادة السياسية بالشكل الذي يدعم أجهزة المكافحة ويؤيد جهودها.

ب. القيام بالإصلاحات الإدارية الدورية في قطاع الخدمات العامة مع مراعاة الاهتمام بجودة اختيار الموظفين وتدريبهم وتعديل الرواتب والأجور ومراجعة الهياكل التنظيمية للإدارات وتحسين الإجراءات ونظم تقييم الأداء، مع تطوير أنظمة المعلومات وتبني سياسة التدوير الوظيفي.

ج. إيجاد أنظمة وتشريعات صريحة وواضحة لمكافحة الفساد الإداري والمالي ومراجعتها وتعديلها بشكل دوري حسب المتغيرات ومتى ما تطلب الأمر.

د. توعية المجتمع بمضار الفساد الإداري والمالي من خلال حملات مكثفة توضح أهدافها وترتبط بآراء سائدة تؤكد على أخلاقيات وقيم المجتمع مع أهمية اختيار الوسائل الملائمة لإيصال الرسائل الإعلامية للفئات المستهدفة.[١١]

وبدوره يرى الباحث بأن هذه الدراسة رغم عدم تناولها لحقوق الإنسان الأساسية التي يؤثر عليها الفساد إلا أنه يرى بأن هذه الدراسة تتفق وإلى حدٍ بعيد مع دراستنا الحالية في عدة جوانب؛ خاصة فيما

[١١] الهيجان، عبد الرحمن بن أحمد. ١٩٩٧. *استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري*. المملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المجلة العربية للدراسات الأمنية. المجلد ١٢. العدد ٢٣.

يتعلق بضرورة نشر الوعي المجتمعي بآثار الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان من أجل ضمان معرفة أفراد المجتمع بحقوقهم ولمساعدتهم الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في القضاء على هذه الظاهرة المقلقة.

٨ـ دراسة حلواني، ابتسام عبد الرحمن (٢٠٠٣) وعنوانها (الفساد الإداري في الدول النامية) وهذه الدراسة جاءت معززة للدراسات في هذا الموضوع حيث أشارت إلى أهم النتائج المترتبة على انتشار الفساد الإداري والتي من أهمها:

أ. انتشار الرشوة وتعود الناس عرفاً على أخذها وإعطائها وقبولها على الرغم مما فيها من ظلم وجور.

ب. تعيين كفاءات غير مؤهلة واستئثارها بالمناصب العليا بدون وجه حق وبدون استحقاق.

ج. تبادل المصالح بين المسؤولين اعتمادا على العلاقات الشخصية.

د. انتشار ما يُعرف بالواسطة والمحسوبية واعتماد الفاسدين عليها وضياع حقوق الآخرين غير الفاسدين.

هـ. الإضرار بتنمية المجتمع وقتل الروح المعنوية للأفراد مع شعورهم بالظلم وعدم القدرة للحصول على أبسط أو أقل حقوقهم.

و. استغلال الوظيفة في الحصول على المكاسب الشخصية المادية والمعنوية.

ز. وعليه توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي من أهمها:

ح. إن انتشار الفساد الإداري يعود لترسُخ مفاهيم خاطئة لدى أفراد المجتمع كأهمية العلاقات الشخصية وأهمية الواسطة في إنجاز العمل وتفشي ظاهرة خدمة المعارف كواجب اجتماعي وتفضيل المصلحة الشخصية الذاتية على المصلحة العامة.

ط. إن الفساد الإداري يوجد نتيجة لغياب الوازع الديني وافتقاد التنشئة السليمة والقدوة الحسنة.

ي. إن الإجراءات غير المشددة مع المنحرفين إدارياً في بعض الأحيان يساعد على نمو واستمرار الفساد الإداري.

ك. إن أهم المؤسسات تأثيراً في التنشئة الاجتماعية للموظف منذ طفولته هي الأسرة ثم المدرسة.

ل. إن أهم صور الفساد الإداري تتمثل في تعطيل مصالح المراجعين وإساءة أو سوء استخدام السلطة والغش والإهمال، إضافة إلى استغلال الوظيفة لتحقيق مصالح ومنافع شخصية وليست مصلحة عامة.[١٢]

يرى الباحث بأن هذه الدراسة القيمة ركزت على الفساد الإداري في الدول النامية دون الفساد المالي ولم تتطرق هذه الدراسة إلى تأثير الفساد على حقوق الإنسان وحرياته وهذا الجانب الذي سوف نتناوله في دراستنا الحالية وسنسعى جاهدين إلى إيضاحه في ضوء الشريعة الإسلامية الغراء والاتفاقيات الدولية والقانون الوضعي في سلطنة عُمان.

٩ـ دراسة الوائلي. ياسر خالد بركات (٢٠٠٦) بعنوان (الفساد الإداري. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد) وقد تطرقت هذه الدراسة إلى تعريف الفساد، مظاهره، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة ثم عرجت على تجربة العراق في الفساد الإداري، وهذه الدراسة أكدت بأن الفساد يعتبر ظاهرة طبيعية بشكل عام في المجتمعات الرأسمالية وتختلف درجات هذا الفساد نظراً لاختلاف تطور مؤسسات الدولة.[١٣]

ونرى بأن هذه الدراسة قريبة نوعاً ما من دراستنا الحالية إلا أنها تختلف فيما يتعلق بعدم تضمينها تأثير

---

[١٢] ابتسام عبد الرحمن حلواني. ٢٠٠٣. *الفساد الاداري في الدول النامية*. أبو ظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمراجعة.

[١٣] الوائلي، ياسر خالد بركات.٢٠٠٦. *الفساد الإداري: مفهومة وأسبابه ومظاهره، مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد*. مجلة النبأ الثقافية الشهرية–العدد ٨٠–ذي الحجة. كانون ثاني ٢٠٠٦م.

الفساد الإداري والمالي على حريات وحقوق الإنسان الأساسية المكفولة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية النافذة.

١٠. دراسة المعمري. صالح بن راشد بن علي (٢٠١٣م) بعنوان (استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام) وقد أوضحت هذه الدراسة ماهية ظاهرة الفساد الإداري في القطاع العام، والأشكال التي يظهر بها، وأسبابه ومخاطره، وتجريمه وطرق معالجته ومكافحته.

وتهدف هذه الدراسة القيمة لتوضيح المظاهر الوظيفية التي يمكن تصنيفها فساداً إدارياً في حالة ممارستها من قبل الموظف في القطاع العام، وكذلك تطرقت الدراسة إلى أهم الأسباب التي ساهمت وبذرت لتلك المظاهر، وأخذت تغذيها إلى أن اشتدَ عودها، إلى ان اتسع الخرق على الراتق وبالتالي استعصت معالجتها والقضاء عليها، كالأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية وغيرها.

إلا أننا ومن خلال دراستنا الماثلة فقد استهدفنا وحرصنا كل الحرص على توضيح طرق الوقاية والعلاج من الفساد الإداري والمالي في القطاع العام والخاص من الناحية الشرعية والقانونية لحماية حقوق الإنسان الأساسية وفق ما تمليه علينا أحكام وأوامر ديننا الإسلامي الحنيف ووفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية النافذة والسارية في الدولة.

ومن خلالنا نعتقد بأن هذه الدراسة وإن كانت تطرقت إلى ظاهرة الفساد الإداري في سلطنة عُمان وهي خطوة جريئة تحسب وتسجل للباحث إلا أنها لم تتطرق إلى الفساد المالي، وبالتالي أثر وجود وانتشار ذلك الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان وحرياته في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية وهذا النقص الذي سيحاول الباحث إكماله في بحثه الحالي.[١٤]

[١٤] المعمري، صالح بن راشد بن علي. ٢٠١٣.*استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام*. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

ومن خلال دراستنا سنحاول كذلك تسليط الضوء على أهمية التقليل من حدة الفساد الإداري والمالي من خلال تحديث منظومة التشريعات والقوانين العمانية والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

١١. دراسة المهايني، محمد خالد. (٢٠٠٩) والتي جاءت موسومة بعنوان (آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري). حيث تطرقت هذه الدراسة إلى مجموعة الضوابط القادرة على حماية المال العام والحد من الفساد الإداري والمالي والتي أفرزتها تجارب بعض الدول المتقدمة كإنجلترا ونيوزيلندا وهولندا وماليزيا.

إلا أن هذه الدراسة القيمة ركزت على الإجراءات التي تحول دون الاعتداء على المال العام ومن ثم تفعيل دور هذا المال في النهوض بالاقتصاد القومي للدولة، ولم تلتفت هذه الدراسة أو أغفلت الجانب التوعوي والتثقيفي والمجتمعي لأفراد المجتمع فيما يتعلق بخطورة الفساد على جوانب التنمية وانتهاكات حقوق الإنسان المكفولة بموجب الاتفاقيات والقوانين المحلية.[١٥]

١٢. دراسة الشمري هاشم والفتلي إيثار (٢٠١١م) بعنوان الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. حيث ركزت هذه الدراسة على التأثير المباشر للفساد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وما يمثله ذلك السلوك غير القانوني للمسؤول من مخالفات سلوكية كاستغلال الصلاحيات وإساءة استعمال النفوذ والابتزاز واستغلال الأموال العامة في خدمة المصالح الشخصية وغيرها.

ومن الملاحظ بأن هذه الدراسة لم تناقش مسألة التأثيرات غير المباشرة للفساد الإداري والمالي كانتهاكات لحريات وحقوق الإنسان في الدول من خلال ممارسة تلك السلوكيات الغير مشروعة والتأثيرات السلبية على هذا الجانب فيما يتعلق بصحة أبناء هذه الدول وضرورة تعليمهم وتثقيفهم لمواجهة هذه

[١٥] المهايني، محمد خالد. ٢٠٠٩. *اليات حماية المال العام والحد من الفساد الاداري. جمهورية مصر العربية*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

التحديات ومن ثم السعي للنهوض بدولهم من براثن الفساد للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وحسن توزيع الثروات بالتساوي ودون حرمان فئة على حساب فئات أخرى.[١٦]

١٣. دراسة مطر عصام عبد الفتاح (٢٠١١م) والموسومة بعنوان (جرائم الفساد الإداري) وهي دراسة قانونية تحليلية تعتمد المقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد في الدول العربية والأجنبية.

ولقد أشارت هذه الدراسة إلى أن كافة القوانين الجنائية في أغلب الدول تفرد نصوصاً كثيرة لمعالجة جرائم الفساد، وتخصص أبواباً بأكملها في قانون العقوبات تتناول بالبيان تلك الجرائم والعقوبات المقابلة لها، وتحدد الموظفين الخاضعين لها.

ويرى الباحث أن أي فساد مهما كان نوعه يتطرق إلى الوظيفة العامة يمس الدولة في ممارستها لمهامها المختلفة، خاصة وأن الوظيفة العامة تلعب الدور الرئيس والأساس في قيام الدولة بأعبائها الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية أيضاً، وذلك لأن الموظفين العموميين يعملون ويعبرون عن إرادة الدولة، ويقومون بتمثيلها في جميع الميادين وهم الواجهة للدولة.

ولقد انقسمت هذه الدراسة إلى قسمين الأول الملاحقة الموضوعية لجرائم الفساد، والثاني الملاحقة الإجرائية لجرائم الفساد.[١٧]

---

[١٦] هاشم الشمري، وإيثار الفتلي. ٢٠١١. *الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية*. الأردن. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

[١٧] مطر، عصام عبد الفتاح. *جرائم الفساد الإداري*. جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

ومن خلال بحثنا استهدفنا الوقاية والعلاج من الفساد لحماية حقوق الإنسان الأساسية وفق الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية النافذة في الدولة.

١٤. دراسة يوسف. حسن يوسف (٢٠١٤م) بعنوان (الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته) وقد تطرقت هذه الدراسة بالتركيز على الجوانب الاقتصادية للفساد مستبعدة أو مهملة باقي الجوانب الأخرى للفساد.[١٨]

ويتضح من مباحث ومضمون هذه الدراسة القيمة بأنها وإن كان لها علاقة ذات أهمية بموضوع بحثنا الماثل، إلا أنها لم تتعرض لتفصيل الجزئيات التي يتناولها الباحث في دراسته الحالية، وإنما تم بحث الموضوع بشكل محدد في الجوانب الاقتصادية للفساد التي يرى الباحث بأنها تؤرق المخططين وصناع القرار والسياسة والنظام الاقتصادي في جميع الدول المتقدمة والنامية على السواء.

١٥ـ دراسة كايد كريم الركيبات. (٢٠١٥) بعنوان: (الفساد الإداري والمالي: مفهومه، آثاره، وطرق قياسه وجهود مكافحته)

وقد تناولت هذه الدراسة القيمة مفهوم الفساد ودلالته ولمحة تاريخية عنه، وأسباب استشراء الفساد المالي والإداري، وأثره في التنمية، ثم آليات قياس الفساد، وآليات مكافحته، وأخيراً الجهات المهتمة

تتفق هذه الدراسة مع دراستي الحالية الماثلة في بعض عناصرها سواء من الناحية الشرعية أم القانونية إلا أن الفرق يتعلق بالقانون الأردني، ودراستي تتعلق بالقانون العُماني. كما تتفق معها أيضا في نوع الفساد الذي خصّ بالدراسة "مالي وإداري" على خلاف ما سبق من الدراسات التي خصت فقط الفساد الإداري.

---

[١٨] يوسف، حسن يوسف. ٢٠١٤. *الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته*. جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

كما أن آليات مكافحة الفساد المالي والإداري التي ذكرتها الدراسة الأردنية تختلف عن تلك التي رصدها المشرع العُماني. ولم يتطرق الباحث لخصائص ومظاهر وصور الفساد المالي والإداري، وهي العناصر التي شملتها دراستنا الحالية الماثلة.

١٦. دراسة محمود رياض مفتاح (٢٠١٩م) وجاءت بعنوان: (حقوق الإنسان في إطار الديمقراطية والمجتمع المدني العالمي).

تهدف هذه الدراسة القيمة إلى توضيح الأبعاد المختلفة لفهم حقوق الإنسان سواء على مستوى التشريعات الداخلية أو الدولية أو الأممية وكذلك تفسير مجالات الحقوق والحريات في إطار التشريعات الإسلامية وعبر النصوص القرآنية والسنة النبوية والنظر إلى القيم الاجتماعية والسياسية للمجتمع المدني العربي والعالمي.[١٩]

ومن خلال دراستنا استهدفنا وحرصنا على توضيح طرق الوقاية والعلاج من الفساد لحماية حقوق الإنسان الأساسية وفق الشريعة الإسلامية وبما يتفق كذلك مع الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية النافذة في الدولة.

١٧. دراسة الغزالي، محمد(٢٠١٤) وهي بعنوان (حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة)

تطرقت الدراسة إلى أن حياة الانسان مقدسة لا يجوز لأحد أن يعتدي عليها ولا تسلب هذه القدسية

[١٩] محمود رياض مفتاح. ٢٠١٩. *حقوق الإنسان في إطار الديمقراطية والمجتمع المدني العالمي*. جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

إلا بسلطان الشريعة الإسلامية وبالاجراءات التي تقرها ،وكذلك حتى بعد مماته ،فمن حقه الترفق والتكريم في التعامل مع جثمانه .

ومن خلال دراستنا سنقوم بمقارنة ما أقرته الشريعة الإسلامية وما تم تقنينه في القوانين الوضعية ومعرفة ما يكفل للإنسان حياة طيبة كريمة يسودها الحق والخير والعدل والسلام.[٢٠]

١٨- دراسة فتحي محمد محمد الأحول (٢٠٢٠) بعنوان: (مكافحة الفساد الإداري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)

وقد تطرقت هذه الدراسة القيمة إلى أهمية توجيه الرأي العام في مصر والوطن العربي بشكل عام إلى عقيدة محاربة الفساد الإداري المتغلغل في أوصال جميع دولنا العربية بما فيها جمهورية مصر العربية، وقد استرشدت الدراسة بما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٣م في شأن محاربة الفساد الإداري مع إبراز أهم التجارب الدولية الناجحة.[٢١]

بينما جاءت دراستنا مستهدفة كافة حقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي يفرزها الفساد الإداري والمالي حال ارتكابه أو ممارسته من قبل الفاسدين ومُغلبي المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهي الحريات والحقوق المتعلقة بالإنسان التي أقرتها سلطنة عُمان وليس فقط ما يحقق منها أهداف التنمية المستدامة.

---

[٢٠] الغزالي، محمد .٢٠١٤. حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة.جمهورية مصر العربية. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

[٢١] الأحول، فتحي محمد محمد. ٢٠٢٠. *مكافحة الفساد الإداري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة*. جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

مما لا شك فيه بأن الدراسات السابقة الجيدة بما تضمنته من محاور ستساهم بشكل كبير في إعداد وصياغة هذه الدراسة؛ وذلك من خلال الاستفادة والاطلاع على نتائج وتوصيات تلك الدراسات وخاصة ما يتعلق بتحديد أساس البحث وهو حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بطبيعة الحال أي بمعنى أن الإنسان هو من أوجد الفساد وهو الخاسر الأول منه.

وبالتالي فإن وجود بحث أكاديمي كهذا ربما يسد نقصاً في المكتبة البحثية في العالم العربي والإسلامي عامة وفي سلطنة عُمان خاصة لأنه من غير المألوف أو غير المعتاد طرح موضوع الفساد الإداري والمالي وأثره على حقوق الإنسان وحرياته في المجتمع العُماني؛ نتيجة للفكرة السائدة للأسف لدى الغالبية من التوجس والخشية من الانزلاق في متاهاته ومن هنا جاءت الضرورة لإعداد مثل هذه الدراسة والمغايرة للأبحاث وللدراسات السابقة التي سبق ذكرها.

خلاصة الفصل

لقد أكدت أغلب الدراسات السابقة في هذا الفصل بانه من المخجل والمعيب أن نرى دول العالم الثالث أو كما يطلق عليها بالدول النامية تتصدر باقي دول العالم في انتشار هذه الظاهرة وهي ظاهرة الفساد والتي من ضمنها الدول العربية والإسلامية وهذا ما تم تأييده من قبل الخبراء الدوليين والمنظمات الدولية المختصة، رغم أنها دول إسلامية ومتحضرة وأولى من غيرها بالبُعد عن الفساد؛ وذلك حقيقة يرجع لعدة أسباب والتي من ضمنها وأهمها طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة حيث تكثر في تلك الدول الأنظمة الشمولية والتي يكون فيها الحاكم مستبد وديكتاتوري وذو سلطة مطلقة على أقل تقدير إن لم يكن طاغية، حيث أن الحاكم يسيطر على كافة مفاصل الدولة في ظل غياب استقلالية القضاء والرقابة الفعلية على

أعمال السلطة التنفيذية وعدم التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وضعف أجهزة الإدارة العامة، أو بسبب ضعف الأخلاقيات الوظيفية نتيجة قلة الوازع الديني والأخلاقي، أو نتيجة لتهميش أو إبعاد أهمية ودور ما يُعرف أو يُطلق عليها بالسلطة الرابعة (الإعلام بأنواعه المختلفة).

ويجب ألا ننسى ولا ينسى زعماء ورؤساء جميع البلدان العربية والإسلامية بأن الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي بدأت شرارتها في تونس عندما تسلطت شرطية هي فادية حمدي وأساءت استعمال سلطتها بخلاف القانون فقد تجرأت تلك الشرطية بكل وقاحة واستهتار وقامت بصفع بائع فقير كان يسترزق لكسب قوت يوم أولاده من عربته البسيطة في ظل انتشار الفقر والعوز والحاجة والبطالة وانتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية بشكل ملحوظ في كثير من البلدان، وتضامناً مع الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي كان يبيع عليها من قبل تلك الشرطية فقد خرجت المظاهرات منددة بالأوضاع الصعبة نتيجة البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتوغل الفساد داخل الأنظمة الحاكمة المستبدة؛ ولقد نجحت تلك الثورات بالإطاحة بستة أنظمة عربية، إضافة إلى أن الحركات الاحتجاجية بلغت جميع ارجاء الوطن العربي. وبالتالي يجب أن يكون القادة والحكام على وعي وحذر من الاستخفاف بحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على كرامته وانسانيته وعدم اهانته أي كانت الأسباب والذرائع.

الفصل الثاني

تعريف مصطلح الفساد في القرآن والسنة وفي الدول العربية وسلطنة عُمان وبعض نماذج الدول لمكافحته وأنواعه

تمهيد

مما لا شك فيه بأن الشريعة الإسلامية السمحاء سبقت غيرها من القوانين الوضعية وكان لها السبق حقيقة في الفصل ووضع الضوابط الدقيقة التي تضمن وتمنع أو تحد من الاعتداء على المال العام من جميع أوجه الاعتداء عليه، فقد أوجدت نظام متكامل بداية من اختيار الموظف وفق أسس وضوابط دقيقة إلى غاية وضع العقوبات المقررة في حالة ثبوت اعتدائه بغير وجه حق على المال العام. ولعل ما يؤكد لنا ذلك أنها جعلت حفظ المال من بين المقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية والمحددة بمقاصد حفظ (النفس، الدين، العقل، النسل، المال).

وعليه وبشكل عام فقد جاءت تعريفات الفساد متباينة واسعة أحياناً وضيقة في أحياناً أخرى حسب النظرة والهدف والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع، حيث أن بعض التشريعات عرفه في شكله العام كفساد، وبعضها الآخر اكتفى بتعريف الفساد الإداري حصرياً.

وينبغي الإشارة هنا بأنه على الرغم من أن الفساد الإداري والمالي يعدان ويعتبران وجهان لعملة واحدة فكلاهما فساد وبالتالي يؤديان إلى الإضرار بالمال العام وبالمنظومة الإدارية والاقتصادية والتنموية بشكل عام للدولة، إلا أننا سوف نضع معيار (المنفعة المادية) كأساس للتفرقة بينهما، فالفساد الذي يتم من دون

تقاضي منافع مادية سوف نعده فساداً إدارياً. بينما الفساد الذي يتم مقابل منفعة مالية سوف نصنفه بأنه فساد مالي.

وهكذا فإن التعريفات المتعددة للفساد انقسمت إلى نوعين فمنها التعريف الفقهي الشرعي، ومنها النوع الآخر وهو التعريف القانوني، وكلا النوعين ينطلق من مفهومه ورؤيته وحسب الثقافة والحضارة السائدة في حينها، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث سيتناول أولهما التعريف الشرعي للفساد في القرآن الكريم والثاني الفساد في السنة النبوية المطهرة، والثالث الفساد في قوانين الدول العربية والرابع نماذج لبعض الدول في مكافحة الفساد، والمبحث الخامس سيتناول أنواع الفساد.

المبحث الأول: مصطلح الفساد في القرآن الكريم.

القرآن الكريم هو مصدر الشريعة الإسلامية الأول، والمرجع القوي لكل أدلتها، والأحكام التي جاء بها تعتبر حجة على كل مسلم ومسلمة، وواجبة أياً كان نوعها والأحكام التي جاء بها القرآن الكريم تنقسم إلى نوعين: أحكام يراد بها إقامة الدين وتشمل أحكام العقائد والعبادات، وأحكام يراد بها تنظيم الجماعة الإسلامية وتنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم وتشمل أحكام المعاملات والعقوبات وغيرها.[٢٢]

مفهوم الفساد ومدلولاته في اللغة

ومن الملاحظ بأن للفساد عدة معاني منها المادي الذي ينصرف إلى الأشياء المادية فيقال فَسَدَ الشيء أو تعفن والفساد لغة هو البطلان فيقال فسد أي بطل واضمحل وهو ضد المصلحة.

[٢٢] محمد محمود منطاوي. ٢٠١٥. *الفقه الجنائي الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية وفقاً للقانون السعودي*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية. ص ١٣.

ومنها المعنى المعنوي حيث أكد ابن منظور في "لسان العرب": أن الفسادُ: نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُد ويفسِد، وفسُدَ فساداً وفسوداً ... المفسَدَة خلاف المصلحة،[٢٣] والاستفسادُ خلاف الاستصلاح، وكلمة الفساد Corruption ضد كلمة النزاهة Honest في اللغة الانجليزية.

وبحسب التعريف المقدم من معجم أكسفورد فإن الفساد هو انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة.[٢٤]

ولقد قال الله تعالى: {ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ}.[٢٥]

والفساد هنا بمعنى الجدب في البر، والقحط في البحر. يعني المدن التي على ضفاف الأنهار[٢٦]. وقال ابن سيده في "المحكم"، والراغب الأصفهاني في "المفردات": "الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان هذا الخروج أو كثيراً ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن".[٢٧]

وعند الفيروز ابادي جاء لفظ فَسد كعصر، الفساد أخذ المال ظلما والمفسدة ضد المصلحة وتفاسد القوم يعني تقاطعوا أرحامهم)[٢٨]

---

[٢٣] الذهبي، جاسم محمد. ٢٠٠١. *التطوير الإداري مداخيل ونظريات – عمليات واستراتيجيات*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. العراق: جامعة بغداد. ص٢٤٢.

[٢٤] مطر، عصام عبد الفتاح. ٢٠١١. *الفساد الإداري*. جمهورية مصر العربية. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة. ص١٤-١٦.

[٢٥] القرآن. الروم. ٣٠: ٤١.

[٢٦] ابن منظور، جمال الدين محمد .٢٠٠٠. *لسان العرب*. الجزء الثالث. لبنان. بيروت: دار صادر. ص ٣٣٦.

[٢٧] المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. وانظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني.

[٢٨] الفيروز ابادي، مجد الدين. ٢٠٠٥. *القاموس المحيط بتحقيق العرقسوسي محمد نعيم*. لبنان. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. ص٤٤٤.

مفهوم ولفظ الفساد في الاصطلاح الشرعي

لقد جاء لفظ الفساد عند جمهور الفقهاء الإسلاميين بحيث يطلق على مخالفة فعل المكلف للشرع أياً كان وجه المخالفة، وينبني على هذا عدم ترتيب الآثار الشرعية على التصرفات القولية وعدم سقوط القضاء في العبادات، وهو بذلك عندهم مرادفاً للبطلان في معظم استعمالاته.[٢٩]

يُعد الفساد من الأمور المنكرة والمحرمة في الإسلام والتي جاءت العديد من الآيات القرآنية لتنهي عنه وتحذر من إتيانه، ولقد حرم الله تعالى كل أشكال الفساد والإفساد وكل ما يؤدي إليه فهو محرم كالغش والرشوة والهدية التي يكون المقصود منها الرشوة وأكل المال بالباطل.. الخ، ويعتبرها لا تمت إلى الإسلام في شيء ويدخلها في باب السحت. ولقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (إن السحت هو الرشوة في الحُكم)[٣٠]

مفهوم الفساد ومدلولاته في القرآن الكريم

ويُقصد بالفساد وجود خلل في الأداء بسبب الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم. [٣١]

ولقد وصف الله سبحانه وتعالى كثيرا من أقوام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالمفسدين، مثل قوم لوط وشعيب عليهما الصلاة والسلام، وفرعون وقارون[٣٢]، وحتى يكون بحثنا الماثل مرجعياً ومؤسساً رأينا

---

[٢٩] معابدة، آدم نوح علي. ٢٠٠٥. *مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي.* دراسة مقارنة". الجمهورية السورية. دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد ٢١. العدد الثاني، دمشق. ص٤١

[٣٠] يوسف، حسن يوسف. ٢٠١٤. *الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته.* جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي. ص٦٥

[٣١] يوسف، حسن يوسف. ٢٠١٤. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٤٥.

[٣٢] الصالح، محمد أحمد الصالح. ٢٠٠٣. *التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية*. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث. ص٥.

أن نورد فيه أولاً نصوص الآيات القرآنية التي جاءت فيها كلمة الفساد ومشتقاتها ثم بعد استعراض تلك الآيات نلاحظ من خلالها دلالات ومفهوم الفساد في القرآن الكريم، مستعينين بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن.

الآيات القرآنية التي جاء فيها ذكر كلمة الفساد أو مشتقاتها

قال تعالى ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ ﴾.[٣٣] وقال تعالى ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٧١﴾ ﴾.[٣٤] وقال تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾.[٣٥] وقال تعالى ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾.[٣٦] وقال تعالى ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ ﴾.[٣٧] وقال تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾.[٣٨]

---

[٣٣] القرآن. البقرة.٢: ٢٥١.

[٣٤] القرآن. المؤمنون .٢٣: ٧١.

[٣٥] القرآن. الأنبياء. ٢١: ٢٢.

[٣٦] القرآن. النمل. ٢٧: ٣٤.

[٣٧] القرآن. الإسراء. ١٧: ٤.

[٣٨] القرآن. البقرة.٢: ١١ـ ١٢.

وقال تعالى ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [٣٩].

وقال تعالى ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾﴾ [٤٠].

وقال تعالى ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [٤١].

وقال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [٤٢].

وقال تعالى ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [٤٣]. وقال تعالى ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ

[٣٩] القرآن. الأعراف. ٧: ٥٦.

[٤٠] القرآن. محمد. ٤٧: ٢٢.

[٤١] القرآن.يوسف.١٢: ٧٣.

[٤٢] القرآن. البقرة. ٢: ٣٠.

[٤٣] القرآن. البقرة. ٢: ٢٠٥.

قَـٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾ . ٤٤ وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَـٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَـٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ .٤٥ وقال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَـٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ﴾ .٤٦ وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَـٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ .٤٧ وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ .٤٨ وقال تعالى ﴿ وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ .٤٩

وقال تعالى {**وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ**} أي: مراعون لها، ضابطون، حافظون، حريصون على القيام بها وتنفيذها، وهذا عام في جميع الأمانات التي هي حق لله، والتي هي حق للعباد.[٥٠]

وقال تعالى ﴿ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا

---

[٤٤] القرآن. الأعراف. ٧: ١٢٧.

[٤٥] القرآن. البقرة. ٢: ٢٧.

[٤٦] القرآن. الرعد. ١٣: ٢٥.

[٤٧] القرآن. النحل. ١٦: ٨٨.

[٤٨] القرآن. الشعراء.٢٦: ١٥٢.

[٤٩] القرآن. النمل.٢٧: ٤٨.

[٥٠] القرآن. المعارج.٧٠: ٨.

ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾.[٥١]

وقال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ ﴾.[٥٢] وقال تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ ﴾.[٥٣]

وقال تعالى ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾.[٥٤]

وقال تعالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾.[٥٥]

وقال تعالى ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٦﴾ ﴾.[٥٦]

---

[٥١] القرآن.المائدة.٥: ٣٢.

[٥٢] القرآن. الأنفال.٨: ٧٣.

[٥٣] القرآن. هود.١١: ١١٦.

[٥٤] القرآن. القصص. ٢٨: ٧٧.

[٥٥] القرآن.الروم.٣٠: ٤١.

[٥٦] القرآن. غافر. ٤٠: ٢٦.

وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾ ﴾ ..[٥٧]

وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ ﴾ ..[٥٨]

وقال تعالى ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ .[٥٩]

وقال تعالى ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ .[٦٠]

وقال تعالى ﴿ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ .[٦١]

---

[٥٧] القرآن. الفجر. ٨٩: ١١- ١٢.

[٥٨] القرآن. المائدة. ٥: ٣٣

[٥٩] القرآن.المائدة.٥: ٦٤.

[٦٠] القرآن. القصص. ٢٨: ٨٣.

[٦١] القرآن. البقرة.٢: ٢٢٠.

وقال تعالى ﴿ قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ ﴾ [٦٢].

وقال تعالى ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [٦٣].

وقال تعالى ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٣﴾ ﴾ [٦٤].

وقال تعالى ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾ [٦٥].

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [٦٦].

---

[٦٢] القرآن. الكهف. ١٨: ٩٤.

[٦٣] القرآن. البقرة.٢: ٦٠.

[٦٤] القرآن. آل عمران.٣: ٦٣.

[٦٥] القرآن. الأعراف.٧: ٧٤.

[٦٦] القرآن. الأعراف. ٧: ٨٦.

وقال تعالى ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [٦٧].

وقال تعالى ﴿ ۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَـٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَـٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ [٦٨].

وقال تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [٦٩].

وقال تعالى ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ [٧٠].

وقال تعالى ﴿ وَيَـٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [٧١].

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾ [٧٢].

---

[٦٧] القرآن. الأعراف.٧: ١٠٣.

[٦٨] القرآن. الأعراف.٧: ١٤٢.

[٦٩] القرآن. يونس.١٠: ٨١.

[٧٠] القرآن.يونس.١٠: ٩١.

[٧١] القرآن.هود.١١: ٨٥.

[٧٢] القرآن. الشعراء. ٢٦: ١٨٣.

وقال تعالى ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾.[٧٣]

وقال تعالى ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾ ﴾.[٧٤]

وقال تعالى ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾.[٧٥]

وقال تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾.[٧٦]

وقال تعالى ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾.[٧٧]

وقال تعالى ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾ ﴾.[٧٨]

---

[٧٣] القرآن. النمل. ٢٧: ١٤.

[٧٤] القرآن. القصص. ٢٨: ٤.

[٧٥] القرآن. القصص.٢٨: ٧٧.

[٧٦] القرآن. العنكبوت. ٢٩: ٣٠.

[٧٧] القرآن. العنكبوت. ٢٩: ٣٦.

[٧٨] القرآن. ص. ٢٨: ٣٨.

وعندما نتأمل تفاسير المفسرون في معنى الفساد الوارد في الآيات القرآنية السالفة سنعلم أن الفساد في عرف القرآن الكريم عام أيضاً بحيث يشمل: الكفر وموالاة أهله، وإفساد الأرض، والقحط، وإفساد المال، وتخريب بيوت العبادة (المساجد)، والقتل ظلماً، والغصب، وقطع الطريق، وعموم الظلم.[٧٩]

ولقد جاء مفهوم الفساد قبل وجود الإنسان على الأرض، إلا أنه ارتبط بذلك الوجود، وفي ذلك تقول الملائكة لرب العزة قال تعالى: ﴿ **قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ** ﴾ .[٨٠]

والفساد بهذا المعنى في الآية الكريمة يعتبر جميع ما يخالف الفطرة السليمة وما أمر الله به لتكمل للإنسان وظيفة الاستخلاف وعمارة الأرض، لذلك كان كل خروج عن الطريق القويم فساداً، وليس أدل على ذلك من كون الفساد في اللغة نقيض الصلاح.[٨١]

ولقد جاء الإسلام ليهدم النظم الفاسدة ويقيم مكانها نظاماً عادلاً وشاملاً لكل مرافق الحياة المختلفة وفي كل أنحاء المعمورة حتى لا يكون فيها معبود إلا الله تعالى.[٨٢]

ولما كانت سياسة الإسلام تهدف إلى الوقاية والمنع من الفساد بمختلف أنواعه، فنرى الإسلام يضع للفساد علاجين دنيوي واخروي.

---

[٧٩] ولد محمدن، محمد عبد الله. ٢٠٠٣. *سياسة الإسلام في الوقاية والمنع من الفساد*. المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص١٦٠.

[٨٠] القرآن. البقرة.٢: ٣٠.

[٨١] محمد غنيم، سامي. ٢٠١٨. *جرائم الفساد في التشريع الجنائي*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع. ص١

[٨٢] الصالح، محمد أحمد. ٢٠٠٣. *التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية*. المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص١٣٦.

وعليه فإنه من الملاحظ بأننا نجد بان نصوص الشريعة الإسلامية في الفساد جاءت للدلالة على أربعة معاني أساسية وهي(المعاصي، والهلاك، والقحط، والقتل) وفي الحقيقة جاءت هذه النصوص مستفيضة في مجال التجريم والتنفير من الإفساد أكثر من استفاضتها في مجال العقوبات وبإلقاء نظرة فاحصة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية للقاعدة القانونية أن : (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) في جرائم الحدود والقصاص على سبيل المثال يتضح لنا عدم إعطاء الأولوية للجانب العقابي، بل إن الأولوية في ذلك كانت دائماً للجانب التنفيري والتجريمي، فنجد مخاطبة الضمير وتحريك الوازع الديني في المؤمن هو الذي يحظى بالعناية في نصوص الشريعة الاسلامية الغراء وذلك على اعتبار الإنذار قبل العقاب وتطبيق لمبدأ الوقاية خير من العلاج أو كما يقال درهم وقاية خيراً من قنطار علاج.[٨٣]

المبحث الثاني: مصطلح الفساد في السنة النبوية

تعتبر السنة النبوية هي أحاديث النبي محمد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ما نقل عن النبي من أقواله أو أفعاله أو تقريراته، وهي الأصل الثاني من أصول الدين، وهي الشارحة والموضحة للقرآن الكريم.[٨٤]

ولقد جاءت جميع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم بأنواعها شارحة ومبينة ومفسرة وموضحة للقرآن الكريم، ومكملة لأمور لم تأت في القرآن الكريم. وما ثبت بالسنة النبوية المطهرة مثل الذي ثبت بالقرآن الكريم فكل من عند الله.

[٨٣] ولد محمدن، محمد عبد الله. ٢٠٠٣. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ١٦٣.

[٨٤] محمد محمود منطاوي. ٢٠١٥. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ١٤.

ويلاحظ بأن منهج الإسلام جاء واضحاً في محاربة الفساد مهما كان صغيراً، إذ دعا الإسلام إلى إقامة الخير في المجتمع ونبذ الشرّ والقضاء على المنكرات، وشرّع العقوبات المغلّظة التي تمنع الفساد وتسدّ الطّريق الّذي يمكن أن يلج أو يصل منه المفسدون إلى الإفساد في الأرض. ولقد كان الفساد **الإداري** والاقتصادي ذاته وراء أول انتفاضة في الإسلام وهي التي كانت ضد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه في ٣٥هـ - ٦٥٦م .[٨٥]

ونحن إذا استعرضنا الأحاديث التي جاء فيها لفظ ومصطلح الفساد لبيان مدلول الفساد وتوضيح معناه، وجدنا مصطلح الفساد جاء ليدل على المعاني التي دلَّ عليها القرآن الكريم.

ولقد جاء من هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ألا وإنَّ في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب).[٨٦]

وكذلك جاء في قول الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه، وإذا فسد أسفله فسد أعلاه).[٨٧]

ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى

---

[٨٥] هيثم مناع. ٢٠١٨. *الإمعان في حقوق الإنسان (موسوعة عالمية مختصرة)*. لبنان. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع. ص ٤٦١.

[٨٦] أخرجه الشيخان: البخاري في كتاب الإيمان. باب فضل من استبرأ لدينه برقم ٥٢، ومسلم: في كتاب البيوع. باب من أخذ الحلال وترك الشبهات برقم ١٥٩٩.

[٨٧] سنن ابن ماجة، كتاب الزهد. برقم ١٤٨٩، ١٤٠٤/٢.

الله عليه وسلم يقول :(إن أول ما يُحاسب عليه العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر).[٨٨]

وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء. قيل من الغرباء يا رسول الله؟ قال: الذين يصلحون ما أفسد الناس)[٨٩] . ومنه اختلال الشيء وخروجه عن مألوفه. أو تلف الشيء وذهاب نفعه.

ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يرويه الإمام مسلم في صحيحه. فعن عبد الله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا).[٩٠]

وفي هذا المعنى جاء حديث عائشة رضي الله عنها حيث قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة فَسَدَ حيضها وأهريقت دماً لا تدري كيف قالت: فأمرني رسول صلى الله عليه وسلم أن أمرها فلتنظر قدر ما كانت تحيض في كل شهر، وحيضها مستقيم، فستعتد (وفي رواية فلتعتَدَّ)[٩١]، وتقدر ذلك من الأيام والليالي، ثم تدع الصلاة فيهن بقدرهن، ثم لتغتسل وتحسن طُهرها، ثم تستثفر [٩٢] بثوب ثم تصلي)[٩٣]، فعبَّر عن اختلال طبيعة المرأة في الحيض بالفساد.

---

[٨٨] المعجم الأوسط للطبراني ٢/٢٤٠، المستدرك، ١/٣٩٤، سنن النسائي، ١/٢٣٤.

[٨٩] سنن الترمذي، كتاب الإيمان برقم ٢٥٥٤، وانظره في: سنن النسائي. الجزء الأول. ص ٨٣. حديث رقم ٣٥٥، وسنن البيهقي الكبرى ١/٣٣٢.

[٩٠] الركيبات، كايد كريم. ٢٠١٥. *الفساد الإداري والمالي (مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته)*. الاردن. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع. ص ٢١.

[٩١] سنن أبي داود. كتاب الطهارة. برقم ٢٤٥، ١/٧٤.

[٩٢] الاستثفار تعني: أنْ تشد وسطها وتضع خرقة محل نزول الدم.

[٩٣] سنن النسائي. كتاب الحيض والاستحاضة. برقم ٣٥٢.

وكذلك جاء الفساد في السُّنَّة بمعنى البطلان وعدم الإجزاء:

ومن ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا يفسد الحج حتى يلتقي الختانان، فإذا التقى الختانان فسد الحج ووجب الغرم)[٩٤] . ومعنى فساد الحج هنا في هذا الموضع بطلانه شرعاً.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث النبوي الشريف الذي يرويه ابن ماجه في صحيحه فعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لعنة الله على الراشي والمرتشي)، قال الشيخ الألباني الحديث صحيح[٩٥] .

وأتى كذلك الفساد بما يعني تغير الحال إلى غير الصلاح:

مثل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يرويه عنه أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المستمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد)[٩٦] . ففساد الأمة هو تغييرها إلى غير صلاح.

ويأتي الفساد كذلك معبراً عن فساد ذات البين:

وعن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه :(شر الناس ثلاثة: متكبر على والديه يحقرهما، ورجل سعى في فساد بين رجل وامرأته ينصره عليها غير الحق حتى فرق بينهما ثم خلف بعده، ورجل سعى في فسادٍ بين الناس بالكذبِ حتى يتاعدوا ويتباغضوا) (ابن راهويه).[٩٧]

---

[٩٤] الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة بتحقيق كمال يوسف الحوت. (١٤٠٩). كتاب المصنف في الأحاديث والآثار (مصنف ابن أبي شيبة). الجزء الثالث. حديث رقم (١٢٧٣٧). السعودية. الرياض: مكتبة الرشد. ص١٣٠

[٩٥] صحيح ابن ماجه (٢٣٠٤)، وانظر *صحيح الترغيب والترهيب* للألباني (٢٢١١). (برنامج المكتبة الشاملة).

[٩٦] المعجم الوسيط للطبراني ٣١٥/٥.

[٩٧] الهندي، العلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين. ١٩٨٥. *كنز العمال في سنن الاقوال والافعال*. الجزء السادس عشر. حديث رقم ٤٣٩٤٠. لبنان. بيروت: مؤسسة الرسالة. ص٢٥٢

والسنة النبوية المطهرة نجدها غنية بالأحاديث التي تحرم الفساد كما هو معروف اليوم وما قصة ابن اللتيبة ببعيدة عن الأذهان، فقد جاء في الصحيحين عن أبي جعيد الساعدي فقال: استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد على صدقات بني سليم يدعى ابن اللتيبة (أو اللتيية أو اليتي) فلما جاء حاسبه فقال: (هذا لكم وهذا أهدي لي) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما بال الرجل نستعمله على العمل كما ولانا إليه فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي، فهلا جلس في بيت أبيه أو أمه فنظر أيهدي إليه أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئاً بغير حقه إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته، إن كان بعيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تثغو، ثم رفع يديه حتى رأينا عثوتي إبطيه وقال: اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت).

فهذا مثال لنوع من الفساد وقد عالجه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بأسلوب الترهيب والتخويف من عذاب الله يوم القيامة. وأردف ذلك بحديث شريف جاء فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من استعملناه على عمل ورزقناه فما أخذ بعد ذلك فهو غلول) أي خيانة.[٩٨]

وعليه فمن خلال ما سبق ذكره سنجد أن معاني الفساد في السنة المطهرة لا تختلف عما ورد في القرآن الكريم، وتوصلنا إلى أن مدلولات الفساد في السنة النبوية المطهرة جاءت بمعاني عدة منها: تلف الشيء وذهابه، واختلاله وخروجه عن المألوف والبطلان، وتغير الحال إلى خلاف الصلاح، كما جاء بمعنى قطع العلاقات وتخريب الصلات بين الأرحام.

المبحث الثالث: الفساد في قوانين الدول العربية

من الواضح بأنه لا يوجد هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم

[٩٨] الخصبة، محمد إبراهيم علي. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ١٥٥.

في التشريعات عامة وقوانين الدول العربية بشكل خاص، إلا أن هناك آراء ومذاهب مختلفة تتفق جميعها في تعريف الفساد بأنه هو (إساءة استعمال السلطة العامة للكسب الخاص)، ويحدث الفساد عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل معاملة أو إجراء معين[٩٩].

وللتفرقة بين الفساد المالي والفساد الإداري حتى لا تختلط المصطلحات على بعضها، فالفساد المالي وهو ما يُعرف بسوء استخدام الشخص للنفوذ لتحقيق أرباح خاصة، أما الفساد الإداري فيعرف بأنه سوء استعمال أو استغلال الموظف لوظيفته أو أي شخص منصبه العام لتحقيق مصلحة أو منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لمن يخصه من أفراد المجتمع دون وجه حق.

كما يمكن أن يقع الفساد عندما يتم إساءة استغلال الوظيفة العامة من دون طلب الرشوة وذلك من خلال تعيين أو توظيف الأقارب ضمن منطق المحسوبية والمعرفة والواسطة والتوصية وهو ما يعرف بالفساد الإداري، أو من خلال سرقة أموال الدولة مباشرةً وهي التي تندرج تحت مسمى الاعتداء على المال العام وهو ما يعرف بالفساد المالي[١٠٠] .

وعليه فقد حرصت منظومة التشريعات الجنائية في الدول العربية والإسلامية على وضع نظام عقابي مستقل لمواجهة جرائم الفساد، وذلك بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة لها في كل دولة على حدة.

وعليه فأن الدولة وبحسب تعريف الفرنسي الفقيه ليون دوجي ما هي إلا مجموعة من المرافق العامة

---

[٩٩] صادق، محمد. ٢٠١٤. *الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة*. الطبعة الأولى. جمهورية مصر العربية: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص ١١٥.

[١٠٠] المهايني، محمد خالد. ٢٠٠٨. *آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري*. الطبعة الأولى. المملكة المغربية. الرباط: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص٢٥.

والتي بدورها تُسير عن طريق الموظفين العموميين الذين يكون من مقتضيات قيامهم بواجبهم الوظيفي أن توضع تحت تصرفهم أموال عامة أو خاصة يعهد إليهم المحافظة عليها ورعايتها أو تسليمها لموظف آخر أو التصرف فيها على النحو الذي يحدده القانون.

أما تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد في بداية عهدها بأنه هو (سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة) وبعد ذلك عرفته بأنه هو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص)[١٠١]، وأما تعريف صندوق النقد الدولي (**IMF**) للفساد بأنه (هو استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء أكان ذلك مباشراً أم غير مباشر)

اما البنك الدولي فقد وضع تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد بأنها (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)، ويدخل تحت هذا التعريف العمولة لتسهيل عقد الصفقات وهو ما يسمى في منطقتنا العربية بـ (البرطيل).[١٠٢]

وبحسب تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية فإن الفساد هو (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة)

أما نشطاء حقوق الإنسان فيعتبرون الفساد خرقاً لمبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان؛ ألا وهو مبدأ المساواة.

---

[١٠١] إسماعيل، محمد صادق. ٢٠١٤. *الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص١٧.

[١٠٢] هيثم مناع. ٢٠١٨. *الإمعان في حقوف الإنسان ـ موسوعة عالمية مختصرة ـ*. لبنان. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع. ص١٥١.

أما تعريف الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام ٢٠٠٣م UNCAC والتي ساهمت العديد من الحكومات العربية في بلورتها، فقد اختارت تعريف الفساد من خلال الإشارة إلى الأفعال والممارسات الفعلية التي اعتبرتها شكلاً من أشكال الفساد، ومن ثم طالبت بتجريم هذه الممارسات، وهي: الرشوة بأشكالها جميعاً في القطاعين العام والخاص، والاختلاس بأنواعه جميعها، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والكسب غير المشروع، وغيرها من أوجه الفساد الأخرى.[١٠٣]

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠م فقد أوردت تعريف الفساد في سياق مضمون ديباجتها ونصت على أن الفساد (ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الاخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية).[١٠٤]

أما تعريف الفساد في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد لعام ٢٠٠٣م فقد أشارت المادة (١) على أن الفساد هو: الأعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية.[١٠٥]

ولقد عرفت الموسوعة الفرنسية **Encarta** ١٩٩٧م الفساد بأنه: "كل إخلال بواجب الأمانة التي يفرضها العمل الوظيفي، وهو يجلب للموظفين منافع خاصة من المنافع العامة والفساد الإداري المتمثل في الرشوة يكون أكثر خطورة لأن الشخص الذي يمارس عمله يلتمس منافع شخصية من خلال وظيفته تتمثل في التعويض المادي والهدايا وأشياء أخرى بغية إتمام عمل يقع ضمن وظيفته الأساسية أو يقوم بعرقلة هذه الأعمال حتى يأخذ من المتعاملين بعض المنافع[١٠٦]".

---

[١٠٣] أبو دية، أحمد. ٢٠٠٤. *الفساد أسبابه ونتائجه*. فلسطين. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان. ص٣.

[١٠٤] الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠م.

[١٠٥] اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد لعام ٢٠٠٣م.

[١٠٦] فاروق، عبد الخالق. ٢٠٠٦. *الفساد في مصر*. دراسة اقتصادية تحليلية. جمهورية مصر العربية. القاهرة: العربي للنشر. ص ١٠

ولقد تضمن قانون مكافحة الفساد التونسي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١م على أن الفساد هو: (سوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية ويشمل الفساد بشكل خاص جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص والاستيلاء على الأموال العمومية أو سوء التصرف فيها أو تبديدها واستغلال النفوذ وتجاوز السلطة أو سوء استعمالها والثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذوات المعنوية وغسيل الأموال)[١٠٧]

وكذلك جاءت المادة رقم (١) من قانون هيئة النزاهة العراقية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١م على أن قضية الفساد يتم تعريفها بأنها (هي دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وهي الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم وأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ م المعدل، وأية جريمة أخرى يتوفر فيها أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرات ٥ و٦ و٧ من المادة ١٣٥ من قانون العقوبات العراقي.[١٠٨]

وكذلك أكدت المادة (٢) من قانون مكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦م على أن الفساد هو (استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة).[١٠٩]

وعليه فقد جاءت تعريفات الفساد متباينة واسعة أحياناً وضيقة في أحيان أخرى حسب النظرة والهدف والظروف المحيطة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع.

---

[١٠٧] قانون مكافحة الفساد التونسي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١م.

[١٠٨] قانون هيئة النزاهة العراقية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١م.

[١٠٩] قانون مكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦م.

وعليه مما يلاحظ بأن التعريفات السابقة جميعها (رغم اختلاف التعبير) تتفق في مجملها على بعض النقاط المهمة، وهي:

أ. الفساد يقوم على أساس استغلال المنصب العامّ أو السلطة الممنوحة، سواء في الوظائف العامةّ أو الخاصة لتحقيق منافع شخصية.

ب. الفساد يعتبر عملاً مخالفا للقانون والنظام، وغير منسجم مع التعاليم والقيم الأخلاقية الإيجابية السائدة في المجتمع.

ج. الفساد هو ضعف وسوء سلوك ذاتي ينعكس سلباً على الآخرين، وتكون المكاسب التي يجنيها الشخص على حساب المال العام، أو المصلحة العامة.[١١٠]

وهنا لابد أن نذكر حقيقة لا يروق لنا ذكرها لأنه من المحزن والمخيب للآمال في واقع الأمر أن التقارير المعدة من قبل منظمة الشفافية العالمية أوضحت أن الدول العربية أحرزت المراكز الأولى في الدول النامية والدول الفقيرة والدول الأكثر فساداً في تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١١م بالمقارنة مع ١٨٣ دولة حول العالم خضعت للدراسة والتصنيف، فيما أحرزت نيوزيلندا والدانمارك وفنلندا المراكز العليا على مستوى الدول الأقل فساداً، وبالذات فيما يخص القطاع العام الذي يخدم في حقيقته أغلبية الشعب؛ وذلك نتيجة حتمية ولا شك فيها وهي لوجود الأنظمة الحاكمة الشمولية والدكتاتورية في تلك الدول وعدم وجود فصل حقيقي بين السلطات الثلاث في تلك الدول وتغيب الرقابة.

ومن الملاحظ كذلك بأن أعمال الفساد في أغلب الدول النامية تتم بسرية تامة ونادراً ما يتم الكشف عنها من قبل الأجهزة الرقابية، وإن تم الكشف عنها يكون ذلك بعد فوات الأوان وخاصة تلك الأعمال

[١١٠] البرغوثي بلال والشعبيي عزمي. ٢٠١٦. *النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد*. فلسطين. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان. ص١٥.

التي تتم في المستويات والأوساط الحكومية العليا أو ما يسمى بفساد القمة حيث أنها تشكل فيما بينها شبكة تحيط أعمالها بالسرية والكتمان ولذا نجد أنه من الصعوبة اكتشافها أو إثباتها.

وعليه فالفساد بنوعيه الإداري والمالي يعتبر إشكالية معقدة؛ وذلك لتعدد صوره وأنماطه التي أخذت تتجاوز حدود الوطن الواحد لتصبح ظاهرة عابرة للدول بل وللقارات أحياناً، خاصة في ظل التقدم العلمي والثورة المعلوماتية وانتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير؛ حيث أبدع وابتكر مرتكبو الفساد في كيفية زيادة ثرواتهم بصورة غير مشروعة ولم تعد الوظيفة العامة أو ما في حكمها لدى شاغليها أداة لخدمة المجتمع بل أصبحت أداة لزيادة ثرواتهم ولذلك حظي هذا الموضوع باهتمام بالغ على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.[١١١]

وهنا نؤكد بأنه ليس للبشرية من ملاذ إلا الشريعة الإسلامية السمحاء فهي الملجأ والمنجأ الوحيد للإنسانية للحفاظ على كينونتها وبقاءها والوصول إلى الأنسب والأصلح لأن جميع المفاسد فيها مدفوعة وكل المصالح فيها مجلوبة، وكذلك لشمولية النصوص التشريعية وشمولية المصالح المحمية في الشريعة الإسلامية.[١١٢]

المبحث الرابع: نماذج بعض الدول في مكافحة الفساد

ومن الأهمية هنا أن نُشير إلى واقع الفساد في بعض البلدان وسنأخذ مثال على ذلك سنغافورة وماليزيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية كنماذج ناجحة أو على الأقل قامت بإجراءات جيدة في عملية مكافحة الفساد.

---

[١١١] كمال الدين، ياسر. ٢٠٠٨. *جرائم الرشوة واستغلال النفوذ*. جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: منشأة المعارف. ص١١.

[١١٢] بو ساق، محمد بن المدني .٢٠٠٣. *التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية*. أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. المملكة العربية السعودية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث. ص ١١٣.

وحقيقة ينبغي القول بأن الفساد بنوعية المالي والإداري يتواجد في كل الدول بدون استثناء حتى في الدول المتقدمة منها، إلا أن حجم هذه الظاهرة يختلف ويتفاوت بين الدول لعدة أسباب، فهناك من الدول من تكون فيها الظاهرة منتشرة انتشار واسع أو بشكل متوسط أو بشكل بسيط وغير محسوس، وهذا الحجم ينجم عن مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقانونية وغيرها. والتي قد تختلف في درجة تأثيرها وحدتها في كل دولة من الدول ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى داخل الدولة الواحدة بحسب تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكون سائدة في تلك الدول آنذاك. إلا أن الجميع متفق على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات ضارة على عجلة التنمية والنمو الاقتصادي والحياة الكريمة لأفراد المجتمع وحقوق الإنسان المكفولة بالدساتير والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومن أجل ذلك تنوعت وتعددت الرؤية حول الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة تبعاً لنوع الأنظمة الحاكمة لهذه الدول دكتاتورية أم ديمقراطية، رأسمالية أم اشتراكية مما أوجد لكل دولة طريقتها الخاصة التي قد تكون صحيحة أو غير صحيحة، بهدف تخليص دولتها من الفساد المستشري فيها. وسنتناول واقع مكافحة هذا الفساد كأمثلة في كل من نيجيريا، وسنغافورة وماليزيا والمملكة العربية السعودية مبينين أسباب ارتفاع أو انخفاض هذه الظاهرة في هذه الدول بالإضافة إلى تأثيراتها والطرق المتبعة لمعالجتها أو مكافحتها وعلاجها.

أولاً: مكافحة الفساد المالي والإداري في سنغافورة

على عكس العديد من البلدان الأسيوية، تُعد التجربة السنغافورية من أنجح التجارب الأسيوية بل وحتى الدولية في مكافحة الفساد، فلقد برزت دولة سنغافورة في الحد من ظاهرة الفساد التي كانت منتشرة في البلاد، ولقد تجلى ذلك في حسن أدائها في العديد من المؤشرات القياسية كمؤشر منظمة الشفافية العالمية، وبيئة الأعمال، والتنمية البشرية وتقرير التنافسية الدولي، إذ يمكن أن يُنسب هذا النجاح إلى الإرادة السياسية الصادقة لحكومة حزب العمل الشعبي، وهو ما انعكس في إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات

الفساد، الذي يعتبر هيئة مستقلة عن الشرطة، يقوم بالتحقيق في وقائع الفساد في القطاعين العام والخاص، وهو المكتب الذي تم انشاءه عام ١٩٥٢م ويترأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة، وكذا إصدار قانون عائدات الجريمة في سنة ١٩٦٠م ، وفرض هذا القانون على الجميع دون استثناء أو تحييز وتمييز أو محاباة، ودون أي تدخل من الحكومة، فنجاح هذه التجربة الجديرة بالإشادة والنموذج الجيد الذي حقق نجاح منقطع النظير قلما تجد نظيره في دولنا العربية والذي ساعد بشكل كبير في تطوير هذا البلد خلال أكثر من ٦١ عاما في ظل حكومة لي كوان يو، الذي كان رئيساً للوزراء آنذاك.[١١٣]

ويرجع هذا النجاح في تجربة سنغافورة المثالية في مكافحة الفساد إلى عدة عوامل منها:

أ. عدم تقبل المجتمع المدني لفكرة الفساد كوسيلة للعيش.

ب. الرغبة السياسية والإرادة الصادقة والواضحة فيما يتعلق بالقضاء على الفساد.

ج. اعتماد استراتيجيات وآليات جادة وعملية لمحاربة ومكافحة الفساد.

د. رفع مستوى الوعي والثقافة لدى كافة أفراد الشعب.

هـ. الاستقلالية التامة للسلطة القضائية ونزاهتها.

و. النزاهة والشفافية والحزم في التعامل مع الفاسدين.

ز. وفيما يتعلق بمكتب التحقيقات في ممارسة الفساد الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٥٢م فيمكن إيجاز مهامه ودوره فيما يلي:

ح. تبني ممارسات وخطط واضحة من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص.

ط. القيام بالتحقيق في الجرائم والممارسات المتعلقة بسوء استعمال النفوذ من قبل المسؤولين.

[١١٣] الأحول، فتحي محمد محمد. ٢٠٢٠. نفس المرجع السابق. ص١٩٥.

ي. القيام بإرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.

ك. إعادة النظر وتطوير أنظمة العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات ومخالفات الفساد.

ل. القيام بتقديم المقترحات والدراسات فيما يتعلق بمكافحة الفساد للجهات المختلفة.

م. عقد اللقاءات المباشرة بمعية المسؤولين وخاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة وأخلاقيات العمل ومكافحة وتجنب الفساد.

ن. البدء والشروع في التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسئولين في الحكومة.

س. دراسة وتفنيد ومتابعة ما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة حكومية أو خاصة.[١١٤]

ثانياً: مكافحة الفساد الإداري والمالي في ماليزيا

لقد جاء اختيار الطريقة والممارسة الماليزية في مكافحة الفساد باعتبارها نموذجاً متفرداً ناجحاً جديراً بالدراسة حقيقة خصوصاً للدول النامية؛ حيث تُعد دولة ماليزيا واحدة من الدول النامية التي عانت لفترة من الزمن من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، إلا أن الفساد في ماليزيا كان أكثر انتشاراً وتوسعاً من بين الدول النامية، فقد استفحل في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى في علاقاتها الدولية، مما ترك تأثيراً سلبياً وتهديداً خطيراً على العملية الاقتصادية والتنموية فيه، فبات نموذجاً للفساد على الصعيدين المحلي والدولي في عام ٢٠٠٦م.

[١١٤] مطر، عصام عبد الفتاح. ٢٠١١. *الفساد الإداري (ماهيته، أسبابه، مظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحة دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد*). جمهورية مصر العربية: دار الجامعة الجديدة. ص ١١٥.

وعليه فإن الفساد كان يعتبر في نظر أغلب الماليزيين، هو العقبة والتحدي الأكبر أمام أي حكومة في البلاد وبدون قصم ظهره، لن يكون هناك أمل في الإصلاح والتنمية. ففي تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٦م جاءت ماليزيا من بين أسوأ الدول الأسيوية في مؤشر الفساد عالمياً.

ولقد كان ذلك الفساد يمثل هاجس وقضية مؤرقة في ماليزيا، بالرغم من أنه أقل إنتشاراً مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا. ولكن نجحت ماليزيا باقتدار منقطع النظير في تحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤م وهو الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حيث حصلت ماليزيا على درجة فساد قدرها ٥٢ من أصل ١٠٠ (درجات عالية أقل فساداً)؛ مما يجعل ماليزيا ثاني "أنظف" بلد في جنوب شرق آسيا، وفي المرتبة التاسعة من بين ٢٨ دولة في آسيا والمحيط الهادئ وفي المركز ٥٠ من أصل ١٧٥ دولة تم تقييمها في جميع أنحاء العالم.

وفي مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥م، حصلت ماليزيا على درجة فساد قدرها ٥٠ من أصل ١٠٠. ولقد احتلت ماليزيا المرتبة ٥٤ عالمياً والمرتبة الثانية في جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة التي (تحتل المرتبة الأولى في جنوب شرق آسيا والثامنة عالمياً)، وأتت تايلاند والتي احتلت المرتبة الثالثة في جنوب شرق آسيا والمرتبة ٧٦ عالميا أما إندونيسيا فجاءت في المرتبة الرابعة في جنوب شرق آسيا وفي المرتبة ٨٨ عالميا، والفلبين الخامسة في جنوب شرق آسيا والمرتبة ٩٥ عالمياً، وفيتنام جاءت في المرتبة الخامسة في جنوب شرق آسيا، و١١٢ عالمياً.

ولابد من الإشادة هنا حقيقة بالتجربة الماليزية الجيدة في مكافحة الفساد وكيف نجحت للوصول إلى النتائج الجيدة التي حققتها في فترة وجيزة، مع التأكيد على أنها لم تخجل من التصريح بشكل معلن عن قضايا الفساد والقائمين عليها والمبالغ المكتسبة بطرق ملتوية وغير مشروعة، فقد وضعت نصب عينيها

بداية استعادة واسترداد الأموال المنهوبة ومن ثم محاسبة الفاسدين وأطلعت الشعب أولاً بأول على كل مجريات الأحداث والتحقيقات مع الفاسدين دون مواريه أو نقصان أو طمس أو تزييف للحقائق.

ومن المهم هنا ولابد بطبيعة الحال أن نبرز بأن منظمة الشفافية الدولية تدرج تحديات ماليزيا الرئيسية في مجال الفساد على النحو التالي:

١. دعم وتمويل الحملات السياسية: لا تقتصر التبرعات المقدمة إلى الأحزاب السياسية والمرشحين في
٢. ماليزيا على الشركات والأفراد. كما أن الأحزاب السياسية ليست ملزمة قانونًا بالإبلاغ عن الأموال التي تنفقها أثناء الحملات الانتخابية.
٣. وبتدقيق النظر للمشهد السياسي في ماليزيا، فإن الحزب الحاكم لأكثر من ٥٥ عاماً لديه أموال أكثر بشكل كبير من الأحزاب الأخرى، وهذا يؤثر بشكل غير عادل على الحملات في الانتخابات الفيدرالية وانتخابات الولايات ويمكن أن يعطل الأداء العام للنظام السياسي الديمقراطي.

٤. "الباب الدوار": ينتقل الأفراد بانتظام بين العمل في القطاعين العام والخاص في ماليزيا. مثل هذه
٥. الظروف –المعروفة باسم "الباب الدوار" –تسمح بمشاركة الحكومة الفعالة في الاقتصاد والعلاقات بين القطاعين العام والخاص لتصبح بعيدة المنال. إن خطر الفساد كبير وتصبح التفاعلات بين القطاعين العام والخاص صعبة، مما يسمح بحدوث فساد مع الإفلات من العقاب. هناك عامل آخر يبرز مدى الغموض بين القطاع العام وملكية الشركات الخاصة وهو أن ماليزيا تعد أيضاً مثالاً نادراً لبلد لا تقتصر فيه الأحزاب السياسية على امتلاك الشركات التجارية.

٦. الولوج إلى المعلومات: إعتباراً من أبريل ٢٠١٣م، لا يوجد قانون اتحادي لحرية المعلومات في ماليزيا.

وعلى الرغم من أن ولايتي سلاغور وبينانق هما الولايتان الماليزيتان الوحيدتان من بين ثلاث عشرة ولاية الذين أقروا تشريعات بخصوص حرية المعلومات، إلا أن هذه التشريعات لا تزال مقيدة وغير نافذة. وإذا تمت صياغة قانون اتحادي لحرية المعلومات، فسيتعارض مع قانون الأسرار الرسمية –حيث يمكن تصنيف أي وثيقة رسميا على أنها سرية، مما يجعلها معفية من وصول العامة لها وأيضا من المراجعة والمساءلة القضائية. وتحظر ذلك ايضا قوانين إضافية في ماليزيا مثل قانون المطابع والمنشورات، وقانون الفتنة لعام ١٩٤٩م (الذي تم استبداله لاحقاً بقانون الوئام الوطني)، وقانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٩م وأيضا قانون نشر المعلومات الرسمية، ويمكن أن يواجه الجناة غرامات أو حتى عقوبات سجنية. وحقيقة فإن ماليزيا تعاني من سرقة الشركات لحقوق الملكية الفكرية.وتنتشر في ماليزيا شركات تقوم بإنتاج سلع مزيفة ومزورة بما في ذلك منتجات تكنولوجيا المعلومات وقطع غيار السيارات والماركات العالمية للسلع وغيرها.

ولقد وصف ذلك مايكل هيرشمان وهو المؤسس في منظمة الشفافية العالمية في مقاله الذي نشرته (هافينغتون بوست) أن ماليزيا بإمكانها أن تقدم نموذجاً ناجحاً بكل المؤشرات والمقاييس لدول الربيع العربي وغيرها من الدول ذات المخاطر العالية، إذا كانوا جادين في مواجهة ومكافحة الفساد.

وعلى ضوء ذلك التصريح علق نافاراتنام رامون رئيس هيئة مكافحة الفساد السابق لماليزيا على كلام هيرشمان بقوله (إن كلامه يشكل سلاحاً ذو حدين، فمن ناحية يعطي تصوراً جيداً وايجابياً عن جهود مكافحة الفساد في البلاد، لكننا لا نزال غير قادرين على اصطياد كثير من الأسماك الكبيرة).

الهيئة الماليزية لمكافحة الفسا

تعتبر هيئة مكافحة الفساد الماليزية (**MACC**) وهي وكالة حكومية في ماليزيا تقوم بالتحقيق في جرائم الفساد في القطاعين العام والخاص. ولقد تم تشكيل هذه الهيئة على غرار وكالات مكافحة الفساد

الكبرى، مثل لجنة هونغ كونغ المستقلة لمكافحة الفساد ولجنة نيو ساوث ويلز المستقلة لمكافحة الفساد بأستراليا. ويرأس الهيئة الماليزية لمكافحة الفساد حالياً كبير المفوضين داتوك دزلكفلي أحمد. وهو الذي تم تعيينه في ١ أغسطس ٢٠١٦م ليحل محل الرئيس المفوض السابق تان سري أبو قاسم محمد. وبالمثل، تخضع الهيئة حالياً لإدارة رئيس الوزراء مباشرة.

ولقد مولت الصين في ماليزيا مشاريع بقيمة ٢٢ مليار دولار أمريكي خلال حقبة رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق، وفي ٣١ مايو ٢٠١٤م ، قام رئيس الوزراء آنذاك نجيب رزاق بزيارة دولة للصين، حيث استقبله رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ، وقد تعهدتا الصين وماليزيا بزيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٧م ورفع مستوى التعاون الاقتصادي والمالي، لا سيما في إنتاج الأغذية الحلال ومعالجة المياه وبناء السكك الحديدية والموانئ.

وبعد تنصيبه في عام ٢٠١٨م، ألغى رئيس الوزراء الحالي الدكتور مهاتير محمد مشاريع بقيمة حوالي ٢،٨ مليار دولار أمريكي مع مكتب خطوط أنابيب النفط الصينية لأنابيب النفط والغاز، وقال إن ماليزيا لن تكون قادرة على سداد التزاماتها ولقد صرح رئيس الوزراء مهاتير محمد كذلك أن بعض التمويلات من بنك إكسيم الصيني قد تم اختلاسها وهي جزء من فضيحة الصندوق السيادي الماليزي **MDB** . وبشكل واضح انتقد كل من رئيس الوزراء مهاتير محمد ووزير المالية الماليزي ليم غوان إنج هذه المشروعات بشكل واضح، قائلين إنها كانت باهظة الثمن وغير ضرورية وغير مفيدة وغير قادرة على المنافسة وأنها كانت سرية وتم إجراؤها دون إشراف عام. كما اشتكى السكان المحليون في مدينة ملقا من أن الميناء لم يكن بحاجة إليه وأن الشركة الصغيرة التي حصلت على العقد كانت لها علاقات بالحزب الحاكم سابقاً وهو حزب المنظمة الوطنية المتحدة للملايو.

ومن جانب آخر فلقد أوضح رئيس الوزراء الحالي الدكتور مهاتير محمد خلال مؤتمر ملتقى الدقم الثالث" بسلطنة عُمان في عام ٢٠١٧م وتحديداً في محور (المجتمع والاقتصاد)، حيث ألقى الدكتور مهاتير محمد ضيف المؤتمر محاضرة في كلمة الافتتاح التي جاءت تحت عنوان (فرص نمو الشركات التجارية والاستثمارية في ظل الركود الاقتصادي وفرص الاستثمار ورؤية التنوع الاقتصادي في السلطنة).

ولقد أشار الدكتور مهاتير محمد بأن هناك عدة تباينات بين سلطنة عُمان وماليزيا، إلا أن السلطنة تستطيع الاستفادة من الجوانب المشتركة، على سبيل المثال، فإن السلطنة لا تملك أراضي زراعية واسعة مثل ماليزيا لكنها تملك مناطق صخرية وشواطئ جميلة جداً. ووصف ماليزيا بأنها ليست دولة جاذبة سياحياً، أما سلطنة عُمان فلديها الكثير من القصور والقلاع، واقترح استثمار الجو الحار في سلطنة عُمان بدلاً من أي يكون مشكلة، إذ أن ماليزيا دولة عالية الرطوبة. وأكد أن سلطنة عُمان عدد سكانها قليل وتنتج كمية ضخمة من البترول، معتبراً إياها ثروة اقتصادية كبيرة، أما ماليزيا تنتج كمية أقل من البترول مع عدد ضخم من السكان يصل إلى ٣٠ مليون نسمة، لذا اتجهت ماليزيا إلى التنويع الاقتصادي في مصادر دخلها.

وأكد كذلك الدكتور مهاتير محمد في محاضرته تلك بأن زرع القيم مهم جداً للبناء قائلا: نحن نزرع ذلك في الوزراء والمسؤولين لأنه يبدأ من الأعلى.

ولقد أفاد الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا حالياً في هذا المؤتمر المقام بالدقم بأنه من بعد استقلال ماليزيا، قامت الدولة بفتح الأراضي والغابات لزراعتها، وذلك لتوفير المطاط الطبيعي الذي كان عليه طلب عال، وبهذه الطريقة تم حل جزء من البطالة، إذ أن الفدان الواحد في الزراعة كان يوفر ٥٠٠ وظيفة. ولقد قررت لاحقا الحكومة الاستفادة من تجربة البرازيل في المطاط، وقامت بنقل التجربة وتطويرها

على عكس البرازيل التي لم تطور تجربتها. ثم، بدلاً عن أشجار المطاط، تم زراعة أشجار النخيل، إذ زاد الطلب على زيت النخيل وتراجع على المطاط، وأصبحنا من أكثر الدول المنتجة لزيت النخيل.

وأوضح: لاحقاً، وجدت الحكومة الماليزية بأن الاستثمار الصناعي يحتاج لمساحة أقل وينتج عائداً اقتصادياً أكبر، لذا تم فتح المجال للشركات الأجنبية، وذلك لقلة الخبرة في الصناعات التحويلية، فارتأت الدولة ألا تكون وطنية زيادة عن اللزوم. وتم طلب الاستثمار الأجنبي في المجال الصناعي، فالصناعات تحتاج لأيدي عاملة كثيرة، وهذا عامل مساهم في القضاء على البطالة. وقامت الدولة بتسهيل الإجراءات على الشركات الخارجية وإعفائهم من الضرائب لأجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ولأجل تطوير المهارات قال الدكتور مهاتير محمد بأن ماليزيا قامت بالتركيز على التعليم وأنفقت ٢٥٪ من الموازنة لأجله. كما قررت ماليزيا جعل التعليم صناعة ومصدر دخل للدولة، وتم بناء العديد من المدارس والجامعات، واليوم تمتلك ماليزيا ١٠٠ ألف طالب أجنبي يدرس فيها.

وأفاد الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق بأن الدولة قررت الاستثمار في البنية التحتية؛ وذلك لكي تكون ماليزيا بلداً تستقطب السياح الأجانب، بخدمات متميزة وبأسعار جيدة، واستطعنا جعلها مقصداً سياحياً عالمياً[١١٥].

ثالثاً: مكافحة الفساد في نيجيريا:

تُعتبر نيجيريا من أكثر عشر دول يتوغل فيها الفساد حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٥م.[١١٦]

---

[١١٥] محمد، مهاتير. ٢٠١٧. *فرص نمو الشركات التجارية والاستثمارية في ظل الركود الاقتصادي وفرص الاستثمار ورؤية التنوع الاقتصادي في السلطنة)*. مؤتمر ملتقى الدقم)." المجتمع والاقتصاد" الثالث. سلطنة عُمان. مسقط: الثلاثاء. ٩ مايو ٢٠١٧ م

[١١٦] حيث أن نيجيريا حصلت على ١,٩ وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٥م.

ولقد أوضحت منظمة (هيومن رايتس ووتش) في تقرير نشرته أن المسئولين الحكوميين المحليين في نيجيريا، وهي أغنى الدول المنتجة للنفط في أفريقيا القارة السمراء، يبددون الموارد النفطية المتنامية التي بوسعها تأمين الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم لفقراء البلاد. وخلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن امتناع الحكومة النيجيرية عن معالجة الفساد على المستوى المحلي يعتبر خرقاً لالتزام البلاد بتوفير الخدمات التعليمية والصحية الأساسية لجميع المواطنين.

ويعرض التقرير الذي جاء في ١٠٧ صفحة وحمل عنوان "تبديد الأموال: أثار فساد الحكومة المحلية وسوء إدارتها على حقوق الإنسان في ولاية ريفرز بنيجيريا" تفاصيل عن إساءة استخدام الأموال العامة من قبل المسئولين في قلب نيجيريا الجغرافي الذي يشهد طفرة الصناعة النفطية، وكذلك تفاصيل الآثار الضارة الواقعة على التعليم الابتدائي والخدمات الصحية الأساسية. ويستند هذا التقرير إلى عشرات المقابلات التي جرت في الولاية مع مسئولي الحكومة والوكالات المانحة، ومع الموظفين الحكوميين وعمال الرعاية الصحية والمعلمين ومجموعات المجتمع المدني والسكان. كما يحلل التقرير كل من موازنة الحكومة الاتحادية وموازنات الحكومات المحلية.[١١٧]

وقال بيتر تاكيرامبودي، مدير قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "لقد أقدم كثير من مسئولي الحكومة ومسئولي ولاية ريفرز المحليين على تبديد أو سرقة المال العام الذي كان يمكن توجيهه إلى توفير خدمات الصحة والتعليم الأساسية"، وتابع يقول "شهدت الموازنات الحكومية والمحلية تنامياً كبيراً في السنوات الأخيرة، لكن السرقة وسوء الإدارة تركا الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية في حالة بالغة التدهور".

[١١٧] الأحول، فتحي محمد محمد.٢٠٢٠. نفس المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٢٠٠.

ودعت هيومن رايتس ووتش جميع المستويات الحكومية في نيجيريا إلى عدم التقاعس عن اعتماد إصلاحات أساسية تجعل الحكومة الولاية والحكومات المحلية أكثر شفافية وخضوعاً للمحاسبة من قبل الجمهور. وكذلك يجب أن تشمل هذه الإصلاحات استقلالية مؤسسات مكافحة الفساد ومنحها الموارد اللازمة للتعامل مع الفساد المستشري على المستوى المحلي في ولاية ريفرز وغيرها. ومن المهم جدًّا أن تَنشر جميع المستويات الحكومية وتعلن معلومات تفصيلية دقيقة عن كيفية استخدامها للموارد العامة.

ومنذ عام ١٩٩٩م، ازدادت إيرادات ٢٣ حكومة محلية في ريفرز أكثر من أربعة أضعاف. وفي عام ٢٠٠٦م بلغت موازنة حكومة ولاية ريفرز ١,٣ مليار دولاراً أمريكياً، وهذا ما يفوق موازنات عدد من بلدان غرب أفريقيا. لكن الحكومات المحلية لم تقم بتحويل هذه الثروة المفاجئة إلى مساعٍ لتحسين التعليم الأساسي وأنظمة الرعاية الصحية التي تقف على حافة الانهيار منذ سنوات كثيرة.

وتتولى الحكومة الفيدرالية في نيجيريا وبشكل جزئي استنادا إلى دستور البلاد معظم مسؤوليات توفير الرعاية الصحية الأولية وخدمات التعليم الأساسي إلى ٧٧٤ حكومة محلية. ويلزم القانون الدولي نيجيريا بضمان حقّي الصحة والتعليم الأساسيين للنيجيريين على نحو متزايد، وذلك بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة. وفي حين تعمل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على وضع السياسات وتقديم أشكال أخرى من الدعم؛ تقع على كاهل إدارات الحكومة المحلية المسؤولية اليومية الخاصة بتوفير الخدمات. لكن كثيراً من الحكومات المحلية تتجاهل هذه المسؤوليات تجاهلاً تاماً.

ويوثق هذا التقرير كيفية تَعرُض الموارد التي تم ضخها في خزائن الحكومات المحلية خلال السنوات الأخيرة إلى سوء توزيع شديد، بل إلى السرقة المباشرة أحياناً. وقد أغدقت حكومات محلية كثيرة المال على المقرات الحكومية الجديدة وغيرها من المشاريع الإنشائية الضخمة التي فاقت نفقاتها ما يتم إنفاقه على

الصحة والتعليم أضعافاً مضاعفة، وخصصت إحدى الحكومات المحلية ٢,٤٪ من إيراداتها للإنفاق على البنية التحتية لمدارس التعليم الابتدائي المتداعية، في حين أنفقت ٣٠٪ من موازنتها على رواتب رئيسها ومستشاريها التشريعيين ونفقات مكاتبهم. كما خصص بعض رؤساء الحكومات المحلية لأسفارهم و"نفقاتهم النثرية" من المال أكثر ما خصصوه للمدارس والمراكز الصحية التي تقع مسؤولية تشغيلها عليهم.

ويتلخص الأمر فيما كشفه مواطن تعتريه المرارة بقوله: "كل ما يفعلونه هو بناء مقراتهم وتزويدها بأشياء ضخمة ومكيفات الهواء، وكذلك شراء السيارات التي يتجولون بها".

لكن قدراً مهماً من الموارد يضيع بفعل السرقات الواضحة أيضاً. فقد أنفق أحد رؤساء الحكومات المحلية مبالغ ضخمة على سلسلة مشاريع لا وجود لها فعلياً والتي كان من بينها "بركة لعرض الأسماك" من غير ماء ولا أسماك، و"مدرسة لكرة القدم" لم يتم بناؤها أبداً. وقام غيره بتخصيص مبالغ من موازنة الحكومة من أجل دفع أجور أكثر من ٢٠٠ "لجان وظيفية/موظفي مراسم" لم يتم توضيح مهامها أبداً، إن كان لها مهام أصلاً؛ وتجاوز مجموع رواتب هؤلاء ما يتقاضاه جميع العاملين في القطاع الصحي الحكومي. وكشف تحقيق قضائي عن قيام أحد رؤساء الحكومات المحلية، على نحو غير قانوني، بمنح نفسه عقود صيانة مربحة جداً، وغيرها من العقود، وذلك مقابل خدمات امتنع عن تقديمها أحياناً.

وقال موظفون حكوميون وعاملون صحيون وغيرهم لـ هيومن رايتس ووتش أن الأموال التي يتم تخصيصها في موازنات الحكومات المحلية للتعليم والرعاية الصحية لا تصل إلى وجهتها أبداً. ويتأخر سداد رواتب كثير من العاملين الصحيين شهوراً كثيرة رغم وجود مخصصات لها في الموازنة. وقال كبير المعلمين في مدرسة ابتدائية لـ هيومن رايتس ووتش إن الرد على شكواه من عدم توفر المواد المستخدمة في مدرسته، من قبيل الطباشير مثلاً، كان بأن الحكومة المحلية لا تملك مالاً للإنفاق على التعليم. كما زارت هيومن رايتس

ووتش عيادات طبية بلغ افتقارها إلى التجهيزات حداً جعل عامليها المحبطين غير قادرين على تقديم أي نوع من الخدمات تقريباً، بل أقفل العاملون في بعض الحالات الأبواب وتركوا مراكز عملهم بشكل كامل. وتفتقر الكثير من المدارس الابتدائية في ولاية ريفرز إلى المقاعد أو الكتب أو غيرها من مستلزمات التعليم، كما أن قاعات الدرس تقع في أبنية متداعية تفتقر إلى المياه والمراحيض.

وقال معلم تابع لحكومة أكوكو/تورو المحلية لـ هيومن رايتس ووتش: "بدأ إنتاج النفط هنا عام ١٩٥٧م، لكن الحكومة لم تفعل شيئاً من أجلنا"، وأضاف "يُفترض بالإدارة المحلية أن تنفق على المدارس، لكنها لا تفعل ذلك، وهي لا تقدم لنا أي دعم، ونحن بحاجة ماسة إلى الكتب المدرسية والمواد التعليمية والمراحيض".

وحكومة ولاية ريفرز مسئولة عن الإشراف على سلوك حكوماتها المحلية. لكن قدراً كبيراً من مشكلات الحُكم على المستوى المحلي تنعكس في سلوك حكومة الولاية أيضاً. وعلى سبيل المثال، قاربت مخصصات السفر في مكتب حاكم الولاية ٦٥٠٠٠ دولار أمريكي لليوم الواحد، إضافة إلى موازنة من أجل "منح" و "مساهمات" و "تبرعات" غير محددة بلغ مجموعها ٩٢٠٠٠ دولاراً لليوم الواحد. ويتناقض هذا البذخ الرسمي تناقضاً حاداً مع الغياب الفعلي للخدمات الحكومية عن معظم السكان في نيجيريا.

وقال تاكيرامبودي: "يبلغ فساد الحكومات المحلية في ولاية ريفرز حداً مدهشاً من الصفاقة، وقد تسبب في معاناة تفوق الوصف"، وتابع يقول: "لكن حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية لا تكادان تفعلان شيئاً لمعالجة مشكلة الفساد المحلي أو لمعاقبة المسئولين عنه."

وثمة عقبات أمام الانتقاد العلني لسوء استخدام الموارد العامة في الولاية؛ لأن ولاية ريفرز ترفض نشر موازناتها وتعمد إلى إخفاء معلومات أساسية عن نفقات الحكومة عن أعين الجمهور. كما وأنه قد تعرض

فعلياً بعض الصحفيين وناشطي المجتمع المدني ممن حاولوا انتقاد أعمال حكومة الولاية علناً إلى المضايقات والتخويف، بل إلى العنف أيضاً من قبل الأجهزة الأمنية و"مثيري الشغب" المرتبطين بسياسيي ولاية ريفرز.

على أن الآثار الإنسانية لامتناع الحكومة عن تولي مسؤولياتها في توفير خدمات الصحة والتعليم لا تقتصر على ولاية ريفرز؛ إذ يموت واحد من كل خمسة أطفال نيجيريين قبل بلوغ الخامسة من العمر، وهذا يعني وفاة أكثر من مليون طفل سنوياً. ويقع كثيرٌ من الناس فريسة أمراض تَسهُل الوقاية منها من خلال البنية الصحية الأساسية التي تقع مهمة تأمينها على عاتق الحكومات المحلية. وأما نظام المدارس الابتدائية العامة الذي كان من بين أفضل الأنظمة في أفريقيا ذات يوم، فقد تردى إلى حالة مخيفة من الإهمال وعدم القدرة على العمل في معظم أنحاء نيجيريا.[١١٨]

ومنذ انتهاء الحكم العسكري عام ١٩٩٩م، تخوض حكومة الرئيس أوليسيغون أوباسانجو ما تطلق عليه "الحرب ضد الفساد". ورغم أن الحكومة الاتحادية بذلت بعض الجهود لمحاربة الفساد وتحسين مستوى الشفافية فيما يتعلق بمالياتها، فقد فشلت في التعامل مع الفساد المنفلت من عقاله على مستوى الولايات والحكومات المحلية أو كما يقال بأن الخرق اتسع على الراتق. وقد تعرضت الجهود الرامية إلى محاربة الفساد إلى الإعاقة بسبب امتناع الحكومة عن إصلاح النظام السياسي الذي غالباً ما يكافئ السياسيين الذين يستخدمون الفساد والعنف لتقويض العملية الديمقراطية، وخاصةً على مستوى الولايات والحكومات المحلية.

وقد وصل معظم سياسيي الولاية والحكومات المحلية في ولاية ريفرز إلى السلطة عبر انتخابات شابها التزوير والدموية، حتى في نظر المعايير البائسة التي جرت الانتخابات في ظلها في مختلف أنحاء البلاد عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م.

---

[١١٨] الأحول، فتحي محمد محمد. ٢٠٢٠. نفس المرجع السابق الاشارة اليه. ص٢٠٢.

وقال تاكيرامبودي: "لن تشهد نيجيريا تراجع هذه المشكلات على نحو تام إلى أن تعالج الحكومة الأسباب الجذرية الكامنة في قلب النظام السياسي"، وأضاف "وعلى الحكومة النيجيرية أن تضمن عدم قدرة السياسيين الفاسدين المسيئين على خوض الانتخابات المقبلة في إبريل/نيسان من أجل الفوز بالمناصب العامة."

وقالت هيومن رايتس ووتش أن على وزارة الخارجية الأمريكية حثّ الحكومة النيجيرية على العمل من أجل مزيد من الشفافية والمساءلة في حكومات الولايات والحكومات المحلية. وعلى الحكومات أن تكون أكثر جديةً في منع المسئولين الفاسدين من إخفاء الأموال التي يجنونها من الفساد في المصارف الأجنبية.

وقد أكدت السلطات النيجيرية، أنّ صهر الرئيس محمد بخاري مطلوب في إطار تحقيق تجريه هيئة لمكافحة الفساد في قضية اختلاس أموال عامة بقيمة ٦٥ مليون دولار من مشروع إسكاني حكومي.

وقالت «الوكالة المستقلّة لمكافحة الفساد»، في بيان أن جيمبا ياو كومو مطلوب مع كلّ من تاري روفوس، وبولا أوجونسولا بشبهة اختلاس ٦٥ مليون دولار من الأموال العامة المخصّصة لتمويل مشروع إسكان وطني، ودعت الوكالة كلّ من لديه أية معلومة عن مكان وجود أيّ من المطلوبين الثلاثة إلى إبلاغ الشرطة.

وأكد المتحدّث باسم بخاري، جاربا شيهو، أنّ صهر الرئيس موضع تحقيق منذ فترة وتابع: "إنّها قضية قديمة وهي مستمرّة منذ بعض الوقت. إنّه المدير العام السابق لبنك الرهن العقاري الفيدرالي".

وكومو الذي تزوّج في ٢٠١٦م فاطمة بخاري، شغل منصب المدير العام لبنك نيجيري للرهن العقاري؛ وبخاري هو جنرال سابق انتُخب رئيساً لنيجيريا لولاية أولى في عام ٢٠١٥م، وذلك بعد أن جعل من مكافحة الفساد في أكبر اقتصاد في إفريقيا أحد الشعارات الرئيسة لحملته الانتخابية، لكنّ معارضين للرئيس

اتّهموا في السابق حكومته، والنخبة الحاكمة في نيجيريا باستخدام هيئات مكافحة الفساد أدوات سياسية لاستهداف خصومهم السياسيين.

ولقد احتلت نيجيريا، أكبر منتج للنفط في أفريقيا، في ٢٠٢٠م المرتبة ١٤٩ من أصل ١٨٠ في مؤشّر منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد[١١٩].

رابعاً: مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية

ومن المهم الإشارة هنا بأن المملكة العربية السعودية حقيقة وخاصة في الفترة الأخيرة تمضي لخنق وتطويق كافة أنواع الفساد ومكافحته وتجفيف منابعه وتطهير مؤسسات الدولة كافة من الفاسدين بمختلف مستوياتهم الوظيفية، وتعزيز الثقة بالقطاع العام وتطهيره من الفاسدين الذين تسببوا في تعطيل التنمية والإضرار بالوطن والمواطنين، مستعينة بتوجيهات سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي شدد على مكافحة الفساد، والقضاء على فساد القيادات الوسطى والصغيرة، التي يُعتقد أنها تشكل قاعدة الفساد، وشبكته المنظمة.[١٢٠]

ولقد جاءت المملكة العربية السعودية في ترتيب مؤشر مدركات الفساد (٢٠١٩) حيث كان متقدماً بشكل واضح على ١٢٩ دولة من أصل ١٨٠، وفي الترتيب العاشر بين دول مجموعة العشرين، وتقدم ٧ مراكز مقارنة بسنة ٢٠١٨، و١٢ مركزاً مقارنة بسنة ٢٠١٧، وما حدث لم يكن ليحدث لولا إصلاحات الرؤية واستعادة أموال الدولة، ويوجد أمر سامٍ كريم يكفل حماية لمن يبلغ عن جرائم فساد حكومي، فلا

[١١٩] جريدة الخليج الاماراتية. العدد (٢٠٢١). بتاريخ ١٥ / مايو/ ٢٠٢١م. نيجيريا تلاحق (صهر الرئيس). سياسة. العالم.

[١٢٠] الأحول، فتحي محمد محمد.٢٠٢٠. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ١٨٣.

يجوز اتخاذ إجراءات تأديبية بحقه، ولا يطلع على معلوماته إلا الشخص المختص وفي حدود عمله، وفي الفترة القادمة، ستقوم (نزاهة) بنشر بيانات المفسدين تكريساً لمبدأ الشفافية.

وقد أعلن مركز الاتصال والإعلام الجديد بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٩م عن أكبر حملات الفساد في العالم برئاسة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان وزير الدفاع وصاحب رؤية السعودية (٢٠٣٠) فقد أعلن المركز بأن اللجنة المعنية وهي اللجنة العليا لقضايا الفساد العام استرجعت مبالغ كبيرة قدرت ب ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي متمثلة في نقد وعقارات وأصول وشركات وأوراق مالية وغير ذلك وهذا المبلغ يُعادل ١٠ أضعاف عجز الميزانية لعام ٢٠١٩م ، أو ما يُعادل بيع مليار و٨٠٠ مليون برميل من النفط، أي ما يُعادل إيرادات المملكة من تصدير النفط لعام ٢٠١٧م، أو ما يُعادل كذلك ١٢ ضعف الأرباح الصافية للشركات السعودية عام ٢٠١٧م.

فقد تم الكشف مؤخراً بأنه تم توقيف ٢٩٨ شخصاً تورطوا في قضايا فساد مالي وإداري تمثلت في جرائم الرشوة، واختلاس وتبديد المال العام، واستغلال النفوذ الوظيفي، وسوء الاستعمال الإداري، ويعود بعضها إلى ١٥ عاماً، بمبالغ إجمالية بلغت ٣٧٩ مليون ريال سعودي، وهذا يؤكد بأن قضايا الفساد لا تسقط بالتقادم، ولن يُعفى منها الخارجون من الوظيفة العامة، ولا أولئك الذين كانوا يعتقدون بحصانتهم ضد التبعات القانونية، ومنهم العاملون في سلك القضاء. وتطبيق شعار لا حصانة لفاسد، التي شدد عليها ولي العهد السعودي، ووجه بها رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد حتى أصبحت عقيدة العاملين في الهيئة. فلا أحد فوق المساءلة والمحاسبة، بغض النظر عن سيادية الجهة التي يعمل بها.

ولقد أوقفت مؤخراً هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في السعودية لواء طيار متقاعد لاتهامه بقضية فساد.

فقد صرّح مصدر مسؤول في الهيئة بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٢م بأنها باشرت عدداً من القضايا الجنائية خلال الفترة الماضية، كان أبرزها:

القضية الأولى: النجاح وبالتعاون مع أحد الأجهزة الدولية النظيرة للهيئة، تم إيقاف مقيم يعمل بإحدى الشركات المحلية لاستلامه حوالات بنكية في حساباته الشخصية خارج المملكة (جمهورية سويسرا) بلغ إجماليها (١,٢٩٦,٠٦١) مليوناً ومائتين وستة وتسعين ألفاً وواحداً وستين ريالاً من مدير شركة أجنبية، مقابل حصول الشركة الأجنبية على عقد بالباطن مع الشركة التي يعمل بها والمتعاقدة مع إحدى الجامعات.

القضية الثانية: إيقاف خمسة موظفين يعملون بوزارة الصحة في إحدى المناطق، لقيامهم بالاستيلاء على مبلغ (٩,٢٦٣,٩٠٠) تسعة ملايين ومائتين وثلاثة وستين ألفاً وتسعمئة ريال، عبارة عن رواتب ومستحقات موظفي الوزارة الأجانب الذين غادروا المملكة بعد انتهاء عقودهم، من خلال تعديل وإضافة أرقام الحسابات البنكية العائدة لهم ولمعارفهم.

القضية الثالثة: إيقاف لواء طيار متقاعد من القوات الجوية الملكية السعودية بوزارة الدفاع لحصوله على مبلغ (٩,٠٠٠,٠٠٠) تسعة ملايين ريال على دفعات ومركبة فارهة تقدر قيمتها السوقية ب (٥٠٠,٠٠٠) خمسمئة ألف ريال من مقيم يعمل بشركة متعاقدة مع القوات الجوية مقابل تسهيل إجراءات صرف مستحقات الشركة المالية بطريقة غير نظامية أثناء عمله، وقيامه بإجبار بعض منسوبي القوات الجوية بإيداع مبالغ المباني المستأجرة من الوزارة بحساباته البنكية والاستيلاء عليها.

القضية الرابعة: إيقاف ضابط صف متقاعد من وزارة الدفاع لحصوله على مبلغ (٩٤٥,٠٠٠) تسعمئة وخمسة وأربعين ألف ريال على دفعات من أحد الكيانات التجارية، مستخدماً حسابات بنكية لمواطن "تم إيقافه"، مقابل تعميد الكيان التجاري بالتوريد لأحد قطاعات الوزارة بطريقة غير نظامية.

القضية الخامسة: القبض بالجرم المشهود على مقيم (وسيط) يعمل مهندساً استشاريًّا بأمانة إحدى المناطق أثناء استلامه مبلغ (٥٢٠,٠٠٠) خمسمئة وعشرين ألف ريال، مقابل تمكين كيان تجاري من الحصول على عقود تنفيذ مشاريع بقيمة (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال دون تنفيذها على أرض الواقع، كما تبين من خلال التحقيقات بأن مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) خمسمئة ألف ريال من إجمالي المبلغ المضبوط تم طلبه من قبل رئيس بلدية إحدى المحافظات "تم إيقافه لاحقاً".

القضية السادسة: إيقاف ضابط برتبة مقدم يعمل بالمديرية العامة للدفاع المدني في إحدى المناطق لحصوله على مبلغ (٥٠٩,٠٠٠) خمسمئة وتسعة آلاف ريال على دفعات من مقيمين اثنين يعملان بأحد الكيانات التجارية، مقابل ترسية مناقصات إصلاح وصيانة معدات ومركبات وسلالم على الكيان التجاري بطريقة غير نظامية.

القضية السابعة: إيقاف مقيمين اثنين يعملان في مختبر فحص الجودة التابع لإحدى الشركات الخاصة لحصولهما على مبلغ (١٢٨,٠٠٠) مئة وثمانية وعشرين ألف ريال من مالك مكتب تخليص جمركي "تم إيقافه" مقابل التلاعب بنتائج فحص عينات البضائع المستوردة من الخارج، وإنهاء إجراءاتها لإدخالها إلى المملكة بطريقة غير نظامية عبر أحد الموانئ البحرية.

القضية الثامنة: إيقاف موظف بإحدى الجامعات، لقيامه بالاستيلاء على مبلغ (١٠٣,٨٢٧) مئة وثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وعشرين ريالاً، قيمة تعويضات تذاكر الطلاب الأجانب بالجامعة.

القضية التاسعة: إيقاف موظف يعمل بأمانة إحدى المناطق، لوجود تعاملات مالية كبيرة بحساباته البنكية داخل وخارج المملكة، وامتلاكه عقارات لا تتناسب مع دخله الوظيفي، ثبت تحقيقيًّا أن مصدرها

إنجازه لمعاملات، واستحواذه على مؤسسة استشارات هندسية يتم من خلالها الإشراف على المشاريع التابعة للأمانة، واعتماد المخططات وإصدار رخص بناء بطريقة غير نظامية.

القضية العاشرة: إيقاف عسكريين اثنين يعملان بالمديرية العامة للجوازات بأحد المنافذ البرية لحصولهما على مبلغ (٦٥,٠٠٠) خمسة وستين ألف ريال سعودي مقابل إدخال أشخاص إلى المملكة بطريقة غير نظامية.

القضية الحادية عشرة: إيقاف ثلاثة عسكريين يعملون بالمديرية العامة للسجون في إحدى المناطق، لحصولهم على مبالغ مالية مقابل تهريب ممنوعات لنزلاء السجن.

القضية الثانية عشرة: إيقاف مهندس يعمل بالهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية في إحدى المناطق لحصوله على مبلغ (٧٠,٠٠٠) سبعين ألف ريال، من مالك أحد الكيانات التجارية بواسطة مقيمين اثنين (تم إيقافهم) يعمل أحدهما بمكتب استشارات هندسية، والآخر بمؤسسة مقاولات عامة، مقابل استخراجه تراخيص واعتماد مخططات هندسية بطريقة غير نظامية.

القضية الثالثة عشرة: إيقاف موظف يعمل بوزارة العدل في إحدى المناطق، لحصوله على مبلغ (٢٠٠,٠٠٠) مئتي ألف ريال من مقيمة مقابل وعدها وادعائه بقدرته على استصدار حكم ببراءة ابنها.

ولقد أكدت بذلك هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في السعودية أنها مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية أو للإضرار بالمصلحة العامة ومساءلته

حتى بعد انتهاء علاقته بالوظيفة، لكون جرائم الفساد المالي والإداري لا تسقط بالتقادم، وأن الهيئة ماضية في تطبيق ما يقتضي به النظام بحق المتجاوزين دون تهاون.[١٢١]

ولذلك نرى بأن المملكة العربية السعودية حقيقة وضعت من ضمن أهم أهدافها الرئيسة استعادة المال العام الذي تم نهبه من قبل الفاسدين، فهي أموال الدولة والمواطنين المستفيدين من خدماتها وأوجه صرفها وإنفاقها، وبالتالي من الواجب استردادها، مهما تشعبت قضاياها المتراكمة أو دُفنت في أرشيف التاريخ. وان نشر ثقافة النزاهة والشفافية وتنبيه العاملين في القطاع العام، من الأهداف الموازية الواجب تحقيقها. فما نراه يحدث اليوم من ملاحقة للفاسدين الحاليين والمتقاعدين يجب أن يكون عبرة لجميع العاملين في القطاع العام، وبما يُسهم في تعزيز النزاهة وتحويلها إلى ثقافة عامة لدى كافة أفراد المجتمع السعودي.

ومما لا شك فيه بأن ما يعرف بقاعدة هرم الفساد في القطاع العام والمكونة من القيادات الوسطى والصغيرة هي الأضخم والأكثر تعقيداً وتقاطعاً، وهي كذلك الأكثر تبديداً للمال العام والأراضي الحكومية وإفساداً للمشروعات الحكومية، ومن مسببات تردي مخرجات التنمية وضعف الخدمات برغم الإنفاق الحكومي السخي.

وحقيقة القول نرى بأن هناك جهود صادقة ومباركة تبذل، وإصرار صادق على اجتثاث الفساد بجميع أشكاله مما تقوم به المملكة العربية السعودية ممثلة في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والمرجو من الهيئة المضي قدمًا في التنقيب عن قضايا الفساد المرتبطة بالأراضي الحكومية والشواطئ المنهوبة، والمخالفات الصريحة التي يُغض الطرف عنها من بعض الجهات المعنية بها. واسترداد الأراضي الحكومية في بعض المحافظات التي لم تصلها عمليات المكافحة بعد يجب أن تكون أولوية، للنقص الحاد في الأراضي الخدمية وأراضي الإسكان

[١٢١] انظر: جريدة البيان الإماراتية. ١٨ رمضان ١٤٤٣هـ -١٩ أبريل ٢٠٢٢م.

والحدائق العامة والشواطئ، لكي تعزز ثقة المواطنين بشمولية عمليات مكافحة الفساد لجميع محافظات ومدن المملكة[١٢٢].

ومما يدل على توجه المملكة العربية السعودية في محاربة ومكافحة الفساد على كافة المستويات وحتى تلك المستويات العليا والوسطى دون استثناء فقد أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمراً ملكياً بإنهاء خدمة الفريق أول مدير الأمن العام بإحالته إلى التقاعد وإحالته إلى التحقيق بتهم بينها التزوير والرشوة واستغلال النفوذ بمشاركة ١٨ شخصاً من منسوبي القطاع العام والخاص.

وقد أعلنت كذلك هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية (نزاهة) في الفترة الأخيرة القبض على ١٧٢ متهما في الفترة بين منتصف أكتوبر ونوفمبر لعام ٢٠٢١م.

ولقد ذكرت الهيئة في بيان لها أنها نفذت ٦٠٦١ جولة رقابية، وحققت مع ٥١٢ شخصا، وأن المتهمين الموقوفين ينتمون إلى جهات عدة، منها وزارات الدفاع، ووزارة الداخلية، والحرس الوطني، ووزارة الخارجية، والصحة، والرئاسة العامة، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولقد كانت أبرز الجرائم والمخالفات متعلقة بالفساد المالي والإداري، مثل الرشوة واستغلال النفوذ الوظيفي وإساءة استخدام السلطة والتزوير[١٢٣].

المبحث الخامس: أنواع الفساد

من الملاحظ أنه وعلى ضوء ما تم ذكره في المبحث المتقدم من أن الشرع الحنيف قد جعل كل المعاصي

---

[١٢٢] البوعينين، فضل بن سعد .٢٠٢٠. *قضايا الفساد لا تسقط بالتقادم*. الجزيرة. المملكة العربية السعودية. الشبكة المعلوماتية (الانترنت) نشر في: ١٧ مارس ,٢٠٢٠: ٠٥:٢٣ ص آخر تحديث: ١٧ مارس ,٢٠٢٠: ص ٢٤٥٠

[١٢٣] جريدة الحرة – دبي ٦ نوفمبر ٢٠٢١م.

فساداً في الأرض فإن الفساد قد يكون في العقيدة فيكون فساداً عقائدياً وهو أسوأ أنواع الفساد وصوره وقد يكون الفساد فساداً أخلاقياً وسنحاول بشيء من الإيجاز تعداد أنواع الفساد من حيث النظرة له أو حجمه ومدى انتشاره وغيرها من الأنواع وهي كالاتي:

أولاً: هناك فريق قسم الفساد بناء على مظهره بحيث يشمل أنواع عدة منها:

قد يكون الفساد بناء على مظهره عقائدياً أو سياسياً أو أمنياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو دبلوماسياً، وقد يكون مالياً أو إدارياً أو أخلاقياً.[١٢٤]

ثانياً: هناك من قسم أنواع الفساد استناداً إلى معيار الرأي العام لتحديد مفهوم الفساد، وقد يُعد هذا المعيار من المعايير الحديثة نسبياً لكونه يتجه للرأي العام ليحدد بطريقته من يراه فاسداً من تصرفات الموظفين وما لا يراه كذلك، حيث قسم الفساد إلى ثلاثة أنواع وهي:

١. الفساد الأسود: ويقصد به ذلك السلوك الذي يتفق الجمهور والرأي العام على إدانته وضرورة معاقبة مرتكبيه.

٢. الفساد الأبيض: ويقصد به ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور أو الرأي العام عنه ولا يميلون إلى معاقبة مرتكبيه.

٣. الفساد الرمادي أو المتوسط بين النوعين السابقين:

ويكون هذا الفساد في الحالات التي تُطالب فيها عناصر معينة من المجتمع أو الرأي العام بإدانة مرتكبيه،

[١٢٤] محمد غنيم، سامي. ٢٠١٨. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٢٣

في حين يبقى الرأي العام أو الجمهور متردداً في ذلك.[١٢٥]

ثالثاً: هناك تصنيف الفساد بحسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه بحيث صنّف الفساد طبقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:

١. فساد القطاع العام: وهو الفساد المستشري في الوزارات والإدارات الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو من أكبر معوقات التنمية، وفيه يتم استغلال المنصب أو الوظيفة العامة لأجل تحقيق الأغراض والمصالح الشخصية.

٢. فساد القطاع الخاص: وهو الفساد المتعلق باستغلال سلطة وقوة القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من الرشوة والهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصالح شخصية كالإعفاء من الضريبة، والحصول على إعانة وغيرها.

ولقد أشار تقرير لمنظمة الشفافية الدولية في هذا الشأن أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمال غير مشروعة ثم تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية ثم الألمانية.

رابعاً: الفساد من حيث الحجم (من حيث المستوى أو النطاق)

فكما هو معروف أن هناك نوعين للفساد من حيث الآثار التي يسببها وهي الفساد الأول يعرف بالفساد الكبير والذي يشمل صفقات السلاح والمناقصات والمقاولات العامة والوكالات التجارية والشركات متعددة الجنسية وهذا النوع يكون أثره مدمر على التنمية واقتصاديات الدول بشكل عام، أما النوع الثاني للفساد والذي يسمى بالفساد الصغير وهو الذي ينتشر بين الموظفين الصغار في المؤسسات والوزارات أو

[١٢٥] مطر، عصام عبد الفتاح.٢٠١٥. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٢٧.

الإدارات العامة ويتم ذلك عن طريق أخذ رشوة عن أي خدمة يقدموها هؤلاء الموظفين الفاسدين للمواطنين والمراجعين والذي له آثار أيضاً ولكن لا يرقى إلى ما يُعرف بالفساد الكبير.

وطبقًا لهذا المعيار يقسم الفساد إلى قسمين أساسيين نتناولهما بشيء من التفصيل والشرح وهما:

الفساد الكبير

وهو فساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة، ويقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة، ويرتكبه رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة، ويختلف عن الفساد الصغير لضخامة مبالغ الرشاوى المستخدمة فيه، ولا يمكن أن يتم إلاّ بتورط مسؤولين في مراتب ومناصب عليا حيث يكون حجم العمليات الفاسدة التي تقع ضمنه كبيرة نسبياً، تخرج عادة عن السيطرة أو سلطة الموظفين الصغار، مثل عمليات توريد السلع والمعدات والخدمات مرتفعة الثمن، وفي المشاريع التنموية ومشاريع البنية الأساسية كالطرق والاتصالات والكهرباء والمياه، والمعدات العسكرية وتوريد السلاح.

وهذا النوع من الفساد والذي يتشكل من رأس المال والسلطة، أطلق عليه الفقه الغربي تسمية "جرائم الصفوة" و"جرائم ذوي الياقات البيضاء" لأنها ترتكب من أفراد يحتلون مكانة اجتماعية عالية ومرموقة في المجتمع؛ حيث يستغل هؤلاء سلطتهم لتجاوز وخرق القوانين والقرارات المنظمة مخالفين بذلك السلوك القانون المنظم بهدف ارتكاب جرائم الفساد[١٢٦] .

[١٢٦] إسماعيل، محمد صادق. ٢٠١٤. *الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع. ص ١٨.

الفساد الصغير

وهو يتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة ويرتكب من قبل صغار الموظفين، كما أن المقابل المالي فيه بسيطا إلى حد ما، وتندرج تحته الرشاوى الطواعية، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص البناء مثلاً، أو ترخيص مزاولة نشاط مهنة معينة أو استقدام عمالة وافدة، أو للتغاضي عن تحرير مخالفة مرورية أو غض النظر وعدم ضرورة طلب إحضار وتقديم وثائق ومستندات لازمة لإنجاز معاملة[١٢٧] .

وهو التقسيم الذي تبناه دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الفساد الجسيم corruption Grand، والفساد البسيط: Corruption Petit .

خامساً: الفساد من ناحية الانتشار (المدى والنطاق الجغرافي) يقسم وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي

الفساد الدولي

هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً في الانتشار وعالمياً بحيث يتجاوز بذلك الحدود الإقليمية للدول وحتى القارات، وهذا في إطار العولمة وانتشار الاتصالات ووسائل التواصل المتعددة، والتي أصبحت لا تعترف بالحدود. والفساد الدولي أدواته متعددة منها: الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات أو المنظمات الدولية، كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي؛ وفي هذا الإطار ذكر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠٠٥م أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تستغل الفساد في الدول النامية للحصول على المشاريع، تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية والألمانية، كما يضيف ذات التقرير أن عدد كبير من الموظفين السامين في أكثر من ١٣٦ دولة يتقاضون مرتبات منتظمة (رشاوي) مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات الدولية.

[١٢٧] مسرة، أنطوان. ٢٠٠٤. *دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد*. ندوة الفساد والحُكم الصالح في البلاد العربية. ص ١٢٩.

الفساد الإقليمي

وهو الفساد الذي يكون في مجموعة من الدول في ذات الاقليم الواحد.

الفساد المحلي

وهو ذلك الفساد الذي ينتشر داخل الدولة ولا يتجاوز حدودها الإقليمية، ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم وجرائمهم بشركات أجنبية.

سادساً: الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه (المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه)

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

الفساد الأخلاقي

هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالإنسان إلى الانحطاط في سلوكياته وتصرفاته بصورة تجعله لا يُحكّم ضميره ولاعقله، الذي ميزه الله به عن غيره من سائر المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته وشهواته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب. كالقيام بأعمال وممارسات سلوكية وأخلاقية مخلة بالحياء في مكان العمل أو أن يمارس الموظف المحسوبية دون اعتبار للكفاءة والجدارة والاستحقاق.[١٢٨]

الفساد الثقافي

ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يُفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو تشريعات تُجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي العام والتعبير والإبداع والديمقراطية.

---

[١٢٨] السعدي، وسام نعمت إبراهيم. ٢٠٢٠. *آليات المجتمع الدولي في مكافحة الفساد (دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع. ص٤٠.

الفساد الاجتماعي

هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكلَ إليها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتماً إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.

الفساد القضائي

وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يُهلك الحكومات والشعوب ويهدد نسيج المجتمع المتماسك، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.

الفساد السياسي

للفساد السياسي عدة تعريفات منها: تعريف الموسوعة الحرة "ويكيبيديا" والتي تُعرفه كما يلي: "هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة." كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه: "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو هو " تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين."

ويعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى فيها الفساد ويستشري فيها، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، ويرجع ذلك إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس مالياً

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وثقافياً وتربوياً، فالإعلام خاضع لتوجيه منه، والمناهج الدراسية والقوانين والقرارات والاقتصاد والإدارة التي تحكم وتُسير المجتمع كلها تحت سيطرته[١٢٩] .

وللفساد السياسي في غالبية الدول الإسلامية والعربية على الرغم من تحريمه في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة عدة أسباب أهمها الحكم الشمولي الفاسد المستبد، وغياب الديمقراطية، وفقدان المشاركة المجتمعية، وفساد الحكام أو فساد النخبة، وينقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها: فساد القمة، فساد السلطة التشريعية والتنفيذية، والفساد الانتخابي والفساد القضائي.

الفساد الاقتصادي

ويتعلق الفساد الاقتصادي بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات رواد الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي، أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري في المعاملات والتطفيف في الكيل والميزان والتهرب الضريبي والمبالغة في الأسعار من خلال افتعال الأزمات في المجتمع والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب وغسيل الأموال، والفساد الجمركي، والتهرب الجمركي أو الضريبي .[١٣٠]

الفساد المالي

وهي تلك الممارسات والانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمليات المالية في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. وتتنوع

---

[١٢٩] محمد غنيم، سامي. ٢٠١٨. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٢١

[١٣٠] عبد السميع، أسامة السيد. ٢٠٠٩. *الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع*. جمهورية مصر العربية. دار الجامعة الجديدة. ص٢٤.

مظاهر الفساد المالي لتشمل: غسل الأموال والتهرب الضريبي، وتزوير العملة ونهب المال العام والرشوة والابتزاز والتزوير.[١٣١]

الفساد الإداري

ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات المتعمدة التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.[١٣٢]

خلاصة الفصل

إن منهاج الشريعة الإسلامية كان واضحاً في محاربة الفساد مهما كان صغيراً، إذ دعا الإسلام إلى نشر وإقامة كافة سبل الخير في المجتمع ونبذ الشرّ والقضاء على المنكرات، وشرّع لذلك الجزاء الرادع وهي العقوبات المغلّظة التي تمنع الفساد وتسدّ الباب أو الطّريق الّذي يمكن أن يلج أو يصل منه المفسدون إلى الإفساد في الأرض.

والشريعة الإسلامية قد جعلت كل المعاصي فساداً في الأرض فالفساد قد يكون في العقيدة فيكون فساداً عقائدياً وهو أسوأ أنواع الفساد وصوره وقد يكون الفساد فساداً أخلاقياً وعليه جاءت الشريعة جاءت لتُحرم ذلك الفساد بكافة أشكاله وأنواعه وصوره، وأي أعمال أو أنشطة تساهم أو تؤدي أو تسهل في ارتكاب جرائم الفساد.

---

[١٣١] السعدي، وسام نعمت إبراهيم. ٢٠٢٠. *المرجع السابق الاشارة اليه*. ص٣٧.

[١٣٢] يوسف، أمير فرج. ٢٠١٠. *مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي*. جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص ٢٥

وينبغي القول حقيقة بأن الجميع متفق على نجاح الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية المثالية في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة لما لها من تأثيرات ضارة وسلبية على عجلة التنمية والنمو الاقتصادي والحياة الكريمة والعادلة لأفراد المجتمع وفق حقوق الإنسان المكفولة بالدساتير والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.

وحقيقة القول نتوصل كذلك إلى نتيجة مفادها بأن دولة ماليزيا لوحدها تعتبر من تجارب الدول الناجحة والتي بإمكانها أن تقدم نموذجاً مثالياً وناجحاً بكل المؤشرات والمقاييس بحيث يمكن ان يحتذى به من قبل دول الربيع العربي وغيرها من الدول العربية والإسلامية ذات المخاطر العالية، إذا كانوا جادين وصادقين في مواجهة ومكافحة خطر الفساد الإداري والمالي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA